وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة الإنتاج والتموين

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: إدارة الإنتاج والتموين

تحت عنوان

واقع محيط الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إعداد الطالبين:

* خايف عبد الغنيد. نزعي عز الدين

* مزيغي سعدية

تحت إشراف الأستاذ:

نوقشت و أجريت علنا بتاريخ: 15/ 09 / 2021

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ نزعي عز الدين **مشرفا**

الأستاذ بومدين أمين **مقررا و مناقشا**

الأستاذ عمار مهدي **مناقشا**

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر و تقدير

اللهملكالحمدحمداكثيراطيبامباركافيهولكالحمدكماينبغيلجلالوجهك

الكريموسلطانكالعظيم،والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين،

لكالشكريارباًولاوأخيراعلىماأنعمتهعلينامنقوةوصبر

وعزيمةلانجاز هذا البحث.

وعرفانا بالمساعدات المقدمة التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور

لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذنا ومشرفنا " نزعي عز الدين "

فله كل التقدير على ما قدمه لنا من توجيهات و إرشادات وعلى كل جهد ووقت خصصه

لنا فنور دربنا وعقلنا ودراستنا فتوجيهاته الكريمة ونصائحه القيمة ظاهرة في كل صفحة

من صفحات المذكرة.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريبأو بعيد على إنجاز هذا

العمل

وإلى كل من مدنا بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة.

اهداء

حمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

حمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا

لدربي وألبسهما ثوب الصحة والعافية

لكل العائلة الكريمة دون استثناء التي ساندتني ولا تزال

إلى كل الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا من الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلىهؤلاءجميعًاأهديثمرةهذاالجهدالمتواضع.

خايف عبد الغني

اهداء

حمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :

حمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة إلى روح أبي الزكية الطاهرة الذي غرس في

نفسي الجد والاجتهاد والعمل

إلى أمي حفظها الله ورعاها وأدامها نورا لدربي

إلسندي ورفيق دربي في الحياة مختار وأولاده

إلى إخوتي قادة محمد وعبد القادر

إلى إخوتي وحبيبتي أمينة بهجتي **وسندي**

إلى أمي الثانية بدرة وأولادها

إلى رمز الحنان زهيرة وأولادها

إلى أخواتي من رحم الدنيا ربيعة وحياة جميلة مكية وكريمة

إلى زوجات أخي منى ونور الهدى

إلى كل من ساعدني على انجاز العمل عبد الغني

إلى كل صديقاتي التي جمعتني بهم أيام حلوة في الإقامة

مزيغي سعدية

الملخص :

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم المواضيع التي مازالت تلاقي اهتماما كبيرا من قبل أغلب دول العالم في الوقت الحاضر كونها تمثل الحصة الكبرى في تكوين القطاع الخاص و قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم .

ولقد عمدنا من خلال هذا البحث إلى عرض تعاريف و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تبيان وسائل دعمها وإبراز واقع محيط الأعمال بالاستعانة بالمؤشرات المعتمدة في انجاز التقرير للبنك الدولي و قمنا باختيار كل من الجزائر التي هي محل الدراسة **بالإضافة لتونس** والسعودية والمغرب كونها قريبة من اقتصاد الجزائر .

الكلمات المفتاحية :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، محيط الأعمال .

Summary :

The issue of small and medium enterprisesis one of the most important topics thatstillreceivegreat attention frommost countries of the world at the present time, as itrepresents the largestshare in the formation of the privatesector and the locomotive of contemporarydevelopment for many countries of the world.

Throughthisresearch, wepresented the definitions and characteristics of small and medium enterprises, and indicated the means of supportingthem, and highlighting the reality of the business environment, using the indicatorsadopted in the completion of the report of the World Bank. Close to the economy of Algeria.

Keywords:

small and medium enterprises, entrepreneurship, business environment.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الدراسات السابقة ..... ث

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد 1

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظريا 2

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة 2

الفرع الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2

الفرع الثاني : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2

الفرع الثالث :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 5

المطلب الثاني: خصائص ومصادر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 6

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 6

الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 8

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه 9

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات 9

الفرع الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل 10

الفرع الرابع : المقاولة من البطن 11

المبحث الثاني : تنمية المقاولاتية ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12

تمهيد 12

المطلب الاول: مفهوم المرافقة وأهدافها : 12

الفرع الأول : مفهوم المرافقة 12

الفرع الثاني : محاور دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 13

الفرع الثالث : المسار المقاولاتي عن طريق حاضنات الأعمال Paturel et Masmoudi 15

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل : 18

الفرعالأول : مساهمةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيتوفيرمناصبالشغلفيالجزائرخلالالفترة (2010-السداسيالاولمن 2019) 18
الفرعالثاني :دورحاضناتالاعمالفيتعزيزاطلاقودعمالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة : 19
المبحثالثالث: محيطالأعمال 20
المطلبالأول : تعريفمناخالأعمال..... 20
المطلبالثاني : المؤشراتالمعتمدةفياعدادتقريرالبنكالدولي..... 21
خلاصةالفصل: 25

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد..... 27
المبحثالأول : لمحةحولالاقتصادالجزائري , السعودي, التونسيوالمغربي 28
المبحثالثاني : القيامبطريقةالمقارنةوالتعليقعلىالنتائج..... 31
خلاصةالفصل : 45
خاتمةعامة :..... 47
الاقتراحاتوالتوصيات :..... 48
قائمةالمصادروالمراجع 50

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم	6
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل (مؤسسات مصنعة)	10
03	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2010- السداسي الاول من 2019)	19
04	إحصائيات البنك الدولي للسنوات من 2015 إلى 2020 للجزائر وتونس والسعودية والمغرب	32

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	برنامج خدمات حاضنات الأعمال	20
02	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	35
03	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري	35
04	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر لستخراج تراخيص البناء	36
05	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر لحصول على الكهرباء	37
06	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر تسجيل الملكية	38
07	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر الحصول على الأئتمان	39
08	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر حماية المستثمرين الأقلية	40
09	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر دفع الضرائب	41
10	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود	42
11	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر انفاذ العقود	43
12	المرتبة العالمية لكل من (الجزائر السعودية تونس و المغرب) حسب البنك العالمي من سنة 2015 -2020 ضمن مؤشر تسوية حالات الاعسار	44

مقدمة

مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات و الدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها و العمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها و الارتقاء بها ، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة و على الصعيد المحلي خاصة .

إن الظروف الاقتصادية الحالية، والوضع الدولي الراهن، وتوسع ظاهرة العولمة ،ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي وتطبيقسياسة التحرر الاقتصادي وظهور المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه العوامل ساعدت على ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية ودور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن .تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كو□ا تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء ، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة عل الصعيدين المحلي خاصة والدولي.

في ظل كل هذه التوجهات و بحكم أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل الحصة الكبرى في تكوين القطاع الخاص و أنها تشكل قاطرة التنمية المعاصرة لكثير من دول العالم لهذا زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لقدرتها عل امتصاص البطالة و تحقيق النمو الاقتصادي القومي هذا من جهة و من جهة أخرى لما تتميز به من خصائص كمرونة الادارة و القدرة على التحكم في شروط الانتاج . و الجزائر مثلها مثل العديد من الدول أبدت اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية

و من هنا نطرح الاشكالية التالية :

الاشكالية :

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

و من هذه الاشكالية نتجه لطرح العديد من الاسئلة الفرعية التي سنحاول الاجابة عنها من خلال الدرلسة .

الاسئلة الفرعية :

- ✓ ما مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

- ✓ ما هي أساليب دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ✓ ما هي معايير القياس في مناخ الأعمال

فرضيات البحث :

و لمحاولة الاجابة على جملة هذه الأسئلة اعتمدنا على الفرضيات التالية :

- قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحضى بالعديد من الأليات و الجراءات التحفيزية التي تساعد في تجسيد أهدافها .
- طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجعلها تواجه العديد من المشاكل و الصعوبات

دوافع اختيار الموضوع :

قمنا باختيار هذا الموضوع بناءا على عدة اعتبارات نذكر أهمها في النقاط التالية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع.
- **وجود صلة مباشرة في التخصص وموضوع الدراسة.**
- الإسهام في إثراء مكتبة الجامعة حول هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

- توضيح ومعرفة واقع مناخ الأعمال في الجزائر .
- تبيان أهميةالمقاولاتية في دعم و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- **معرفة دور البنك الدولي في اعداد التقارير حول مناخ الأعمال في 190 دولة**

أهمية الدراسة:

- ترجع أهمية هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام والجوهري لمناخ الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من جهة و ابراز دور المقاولاتية في دعم و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى و أيضا ابراز دور البنك الدولي كهيئة دولية تقوم باعداد تقارير مناخ الأعمال .

حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة بعدد من الحدود كالمكانية والزمنية، وهي كالأتي:

أ. **الحدود المكانية**: تم القيام بطريقة المقارنة من خلال مقارنة مؤشرات القياس لدولة الجزائر مع كل من تونس و المغرب و السعودية .

الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة استنادا على الترتيب العالمي للبنك الدولي من 2015 **الى** 2020

لتحليل إشكالية الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة، **وللإحاطة بمختلف جوانب** الموضوع، ولاختبار فرضياته، نقوم بالدراسة والتحليل معتمدين على المنهج الوصفي باعتباره

الملائم لتقرير الحقائق وعرض الجوانب النظرية للموضوع، من خلال التطرق لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مناخ الأعمال .

ومنهج دراسة الحالة باعتباره أكثر المناهج موافقة مع موضوع الدراسة في الجانب التطبيقي، وذلك باستخدام طريقة المقارنة لاستخلاص النتائج

كما تم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات فقد اعتمدنا على المصادر الثانوية وهي **كالتالي** (الكتب، مجالات، ملتقيات ومذكرات)، وقد تم استخدامها في الجانب النظري، أما المصدر الأولي فتمثل في الملاحظة والاستبيان و **المقارنة** التي استخدمت كأداة لجمع قاعدة البيانات في الجانب التطبيقي **للدراسة**.

الدراسات السابقة

تعد عملية استعراض الدراسات السابقة في البحث العلمي ذات أهمية، فهي تؤدي كثيرا من المهام للباحث أثناء تنفيذه لهذه العملية وللقارئ عند قراءته لما كتبه الباحث حول هذه الدراسات، فالدراسات السابقة تزود الباحث بالمعايير والمقاييس والمفهومات الإجرائية .1 التي يحتاجها ويستفيد من إيجابياتها ويتجنب سلبياتها كما أن الإطلاع على الدراسات السابقة تساعد الباحث على:

تطبيق بعض مناهج البحث التي يراها مفيدة والتي لم تستخدم مهما زملاؤه.

مساعدته على إجراء مقارنة بين نتائج بحثه والنتائج التي توصل إليها الباحثين الذين سبقوه.

كما تساعد على صياغة إشكالية بحثه وفروضه أيضا.

وعليه ينبغي هنا عرض بعض الدراسات السابقة والمشابهة التي تناولت هذا الموضوع.

الدراسة الأولى :

"أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر لصاحبها لخلف عثمان بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر- 2004/2003 "

الهدف من الدراسة : دف هده الدراسة الى :

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية، وتجارب بعض الدول في هذا ال، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته.

- دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات أن تصبح الأداة المفضلة لتحقيق أسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

إشكالية الدراسة : بغية الوصول إلى فهم كيف تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكيف انتقلت من القطاع الثانوي في الإستراتيجية التنموية إلى أن أصبحت قطاعا حيويا ترتكز عليه أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- وكذلك التعرف على وسائل وأساليب الدعم وسياسة تنمية هذا القطاع التي تعتمدها الجهات الساهرة على هذه المؤسساتلتحديد مدى فعاليتها وتأثيرها على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المنافسة التي تفرضها المتغيرات العامية الحالية طرح الباحث الإشكالية التالية :

هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب الدور الاقتصادي الحقيقي لها وتبرز مكانتها في ظل المتغيرات العالمية، خاصةمع السياسة الخاصة بالمعاملة التفضيلية والحوافز والتسهيلات والأفضليات الممنوحة ؟

نتائج الدراسة : توصل الباحث علة نتائج تؤكد فرضياته وهي كالتالي :

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذه.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول عامة و دول النامية خاصة
- " للتحولات الاقتصادية وما صحبه من عولمة للاقتصاد أثرا إيجابيا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيرا إيجابيا على ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص.
- يبقى تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

الدراسة الثانية :

مقال بعنوان: "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية" للأستاذين : شريف غيط و محمد بوقموم ، ضمن مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية الد 24 -العدد الأول-2008 ، ص127 -143

الهدف من الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى تكوين رؤية فكرية عن تجربة الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها على اعتبار أنه ينظر إليها كأفضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي.

تشتمل الدراسة على المحاور التالية:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إستراتيجية تطوير المؤسسات لصغيرة والمتوسطة والبرامج الراعية لها من حيث الترخيص،التمويل.

المشاكل والصعاب التي تعيق نمو هذه المؤسسات وتطورها.

نتائج الدراسة : خلصت هذه الدراسة الى إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب عمل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات
الصناعية الكبرى، بإمكاا رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية.

الدراسة الثالثة

"أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرلصاحبتها سامية عزيز- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -قسم العلوم الاجتماعية - جامعة محمد خيضر بسكرة -."2013/2014"

الهدف من الدراسة : دف هذه الدراسة إلى البحث عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتعرف على دورها الاجتماعي والاقتصادي وكذا العراقيل التي تعيقها عن أدائها لعملها على أحسن وجه .

إشكالية الدراسة :تتمثل الإشكالية الأساسية في :

هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

نتائج الدارسة: توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب أهمية كبيرة في التنمية الاجتماعية وذلك بما توفره من مناصب عمل للتخفيف من حدة البطالة.

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكفأ من المؤسسات الكبيرة من ناحية التنويع في الإنتاج لتلبية الطلب المحدد في الأسواق أو إنتاج سلع ذات تكلفة نقل أو معرضة للتلف بشكل كبير.

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في كسر العزلة على المناطق النائية من خلال ما تنتجه من إنتاج أو توفير للخدمات التي يحتاجها الأفراد داخل المجتمع وهذا ما يساهم كذلك في التنمية الاقتصادية .

- من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل االتمويل وصعوبة الحصول على القروض البنكية .

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة العمالة الغير مدربة.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى :

CHELIL Abdelatif, AYAD Sidi Mohamad, « PME en Algérie : réalités
, «et perspectives

Revue économie et Management, LES PME MAGHREBINES : FACTEURS D'INTEGRATION REGIONALE, Université Abou -BekrBelkaid – Tlemcen Faculté des Sciences Economiques et .de Gestion, N° 9 - Octobre 2009 page : 139-152

مقال بعنوان " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : **الواقع والآفاق** " للأستاذين خليل عبد اللطيف ، عياض سيدي محمد

، ضمن مجلة الاقتصاد والمناجمت ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، العدد رقم 09 ص 139 - .2009 أكتوبر- 152

الهدف من الدراسة : دف الى الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تحسين الأمن ، افتاح الاقتصاد الجزائري بعد

الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، حيث تسمح هده الدراسة الى الحكم على وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الناحية الاقتصادية ، والحكم على كفاءة الإجراءات التي وضعتها السلطات لهدا النوع من المؤسسات لمواجهة عالم دو تنافسية عالية.

وقسمت الدرلسة الى ثلاثة أجزاء :

- أولا النهج المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ثانيا وصف الإطار المؤسسي الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: القوانين والإجراءات.
- ثالثا تحليل وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث عدد العمال ، حسب المطقة ، الأنشطة والحجم.

نتائج الدرلسة :

التدابير التي وضعتها الجزائر لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في تحقيق الأهداف بطريقة جزئية كخلق فرص العمل ، وتلبية احتياجات بعض القطاعات (على سبيل المثال BTP ، (لكنها بعيدة كل البعد عن الوصول إلى ما يسمى الأهداف الإستراتيجية ، على سبيل المثال الحفاظ على مستوى معين من القدرة التنافسية في مواجهة المنافسة التفاعلية ، ضمان الدخل منأرصدة المدفوعات غير الهيدروكربونية ، الأمر الذي يتطلب المزيد الجهود والدعم على هذا المستوى.

الدراسة الثانية :

Dr. Bouchikhi Mohamed Redha ,Dr . Rahmani Mira Karima, Dr .Ghrissi Larbi

"La contribution des PME a la croissance économique hors hydrocarbures en Algérie" Maghreb

review of Economics and Governance , vol 03-N°: 01.

د.بوشيخي محمد رضا ، د. رحماني ميرا كريمة "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي غيرالهيدروكربوني في الجزائر" **الة المغاربة للاقتصاد والتسيير – العدد 03 - مارس** 2016 – ص 157 -168

الهدف من الدراسة : دف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال تحليل المؤشرات التي تقيس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو باستثناء قطاع المحروقات .

إشكالية الدراسة : طرح الباحثين الإشكال التالي:

ما هو تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات؟

حيث تطرقت الدراسة إلى :

- حقائق حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- النمو الاقتصادي

- دراسة تحليلية من خلال عرض تجريبي لنموذج قدم كمرجع " دور المؤسسات الصغيرة في النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر في ولاية فرجينيا الغربية " وكان الهدف هو دراسة تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل النمو الاقتصادي وعلى نسبة الفقر من خلال تحليل اختبار دربن واتسون "Watson Durbin" دف تحليل المتغيرات المختلفة التي تقيس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو باستثناء قطاع المحروقات .

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كما يلي :

- يعتمد أداء الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وهناك قطاعات أخرى مهملة بشكل متزايد ،خاصة الزراعة والصناعة غير الهيدروكربونية.

- هدفت الجزائر إلى إعادة التوازن إلى متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية وضمان النمو الاقتصادي المستدام من خلال وضع خطط لمساعدة وترقية وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دف تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على قطاع واحد وخاصة بعد الانتهاء من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركات للتنمية الاقتصادية ولها تأثير على عدة عوامل تسهم بشكل مباشر أو غيرمباشر في النمو الاقتصادي.

- لا تزال النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الجهود التي تبذلها الدولة لتنويع القطاع غير الهيدروكربوني ضعيفة ، بالنظر إلى أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من قيود ، ولكن على الرغم من ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي جزء من عملية النمو الاقتصادي وتؤثر بشكل إيجابي .

الفصل الأول
ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو (80-90%) من اجمالي المنشأت العامة في معظم دول العالم نظرا لمردودها الايجابي على الاقتصاد الوطني، انطلاقا من قدرتها على توفير مناصب عمل جديدة و تحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار و تعظيم القيمة المضافة لهذا تسعى محتلف الدول الى ترقية هذا القطاع و تأهيل مؤسساته بشتى الاجراءات و البرامج .

فمن خلال هذا الفصل سنتطرق لأهم العناصر التي تبرز واقع محيط الأعمال في المؤسسات الصغيرةو المتوسطة، حيث تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: تناولنا فيه كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة، وذلك من خلال:

مطلب الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

المطلب الثاني: خصائص و مصادر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تنمية المقاولاتية و دعم انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول:مفهوم المرافقة و أهدافها

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

المبحث الثالث :محيط الأعمال

المطلب الأول : تعريف مناخ الأعمال

المطلب الثاني : المؤشرات المعتمدة في اعداد التقرير

خلاصة الفصل الأول

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظريا

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

الفرع الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يعد أمرا في غاية الصعوبة ولا يوجد اتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني الإنتاجية والخدمية، كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانتها ا وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية .إن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

أ- اختلاف درجات النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية ويترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول [1]

ب- اختلاف النشاط الاقتصادي:أمام اختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية إنتاج السلع والخدمات إلى استثمارات ضخمة،وطاقات مالية و عمالة كبيرة و طاقات عمالية محدودة مع هيكل تنظيمي و تسييري بسيط جدا[2]

الفرع الثاني : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن محاولة تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف فمنها من يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال

---

[1] لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها:دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،4.ص، 2004

[2] عبد الكريم اللطيف: واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: دالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ،ص4.

المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والسوق...الخ. لذلك تم الاحتكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات يمكن تقسيمها إلي مجموعتين:

أ- المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية ذات صبغة محلية،لانها توضع في ضوء ظروف كل دولة على حدى، و هي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرر الفروق بين الأحجام المختلفة، مثل حجم العمالة، وقيمة الأصول، وحجم المبيعات، و حجم الاستهلاك السنوي...الخ [1]

و فيما يلي تفصيل لبعض منها:

1- معيار عدد العمال: يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة وكبيرة الحجم، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي . [2] غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة (2 (المقارنة على المستوى الدولي .الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة.

2- معيار رأس المال: يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، خاصة الدول النامية. ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ورأس المال المستخدم أو المستثمر حيث يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها. ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغيير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار، لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده [3] .

3- معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج: هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسة صغيرة[4]

---

[1] كمال عايشي: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطةودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس-سطيف- والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24-27 ربيع الأول1424هـ الموافق لـ25-28 ماي 2003 ،ص2.

[2] سعد عبد الرسول محمد: الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع القاهرة، 1998 ،ص15

[3] هالة محمد لبيب عنبة: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط171.ص، 2002

[4] هالة محمد لبيب عنبة: مرجع سابق، ص18.فتحي السيد عبده أبوالسيد أحمد: مرجع سابق، ص52

ب- المعايير النوعية: تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية، وبالتالي فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية والمتمثلة في نمط الإدارة والملكية ورأس المال...الخ. ويمكن ذكر بعضها وهي:

1- المسؤولية والملكية: من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية «شركات أشخاص أو شركات أموال- لهذا فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية تقع على عاتق مالكها مباشرة. وتتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي بسيط جدا يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار،كما يمارس مختلف وظائف الإدارة من تخطيط، تمويل، تسويق، توظيف، التي تتوزع على عدة مصالح في المؤسسات الكبرى. بالرغم من أن بعض الخواص الذين يستخدمون بعض المساعدين إلا أن عملية اتخاذ القرار تبقى من نصيبهم. هذا لا يعني تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أيدي الخواص فقط بل توجد في كثير من الدول بعض هذه المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام كما هو الحال في الجزائر

2.- الحصة من السوق:

تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، لأنه في أغلب الأحيان نجد أن المؤسسة التي تسيطر على السوق بشكل كبير تتميز بكبر حجمها وذلك لمتطلبات الإنتاج من استثمارات ويد عاملة، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتكون في الحالات العامة متخصصة في إنتاج معين تغطي به نطاقا محدودا من السوق .إلا أن هذه الخاصية تبقى نسبية أيضا لأننا نصادف مؤسسات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير بسبب درجة الجودة والدقة التي تتمتع بها منتجاتها كما هو الحال في الصناعات الحرفية التي تعتمد على المهارات الفنية العالية.كما يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجية عن إدارة المشروع أن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم إمكانيات وطاقة المصنع التي تكون معطلة بالإضافة إلى تعرضه للتغيير والتذبذب بدرجة أكبر من عدد العمال وحجم الاستثمار.

3- طبيعة النشاط: قد تفرض طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة تحديد حجم هذه الأخيرة، فهناك بعض الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا عدد كبير من العمال كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكفي لممارستها ورشة عمل صغيرة. بينما نجد أن بعض الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تضم مئات العمال والمعدات الاستثمارية الضخمة كما هو الحال في صناعة السيارات والصناعات البترولية.

الفرع الثالث :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "هي تلك المشروعات التي تدخل ضمن دائرة المشروعات التي تحتاج الدعم والرعاية، والتي تتسم بعد قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية "[1]

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO"المشرو عات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (التكتيكية) **كما** يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 **عامل** 2

إن الوصول لتعريف محدد وموحد للمؤسسات أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمر لا يمكن التوصل له، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تختلف من دولة لأخر ى ومن قطاع آخر، وعموما يتم تعريفها اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أوخليط من المعيارين معا، وتعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير اخرى .

و تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتمادا على تعريف الاتحاد الأوربي لهذه المؤسسات عن طريق إصدار القانون رقم 18 01 - **المؤرخ في** 27 **رمضان** 1422 **الموافق لـ**12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، حيث " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/**أو الخدمات:تشغل من** 1 **إلى** 250 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (دينار) أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500 (مليون دينار)**وأن تستوفي** معايير الاستقلالية [3]

يمكن توضيح الفرق بين المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة وكذا المتوسطة وفقا للقانون الجزائري كمايلي:

---

[1] أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ،ص: 23

[2] مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014 ،ص: 29

[3] غالم عبد الله وسبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013 ،جامعة الوادي، الجزائر، ص: 11

جدول رقم (01) :(تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم

البيان	عدد العمال	رقم الاعمال مليون دينار	مجموع الميزانية مليون دينار
صغيرة جدا	09-01	اقل من 20	اقل من 10
صغيرة	49-10	من 20 الى اقل من 200	من 10 الى 100
متوسطة	249-50	من 200 الى 2000	من 100 الى 500

المصدر: لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012-2013 ،ص: 20.

المطلب الثاني: خصائص و مصادر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص نحاول تناول أهمها:

-سهولة التأسيس ومرونة الإدارة:

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات، ومن ثمة أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال لإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.**كما تتركز إدارة معظم المؤسسات** الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها.كما تتبع المؤسسة خطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملينبها ويكون لهذا التقارب داخل المؤسسات الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العمل. وأيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع

الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها ايضا [1]

-التجديد :

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها استخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأية مؤسسة أن تستمر لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عننهاية دورة حياته.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات وهذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة وهذا ناتج عن حرص اصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم [2]

-انخفاض رؤوس الأموال:

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل أي أننا نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل وهذا لإعتمادها في أغلب الأحيان على اليد العاملة مما يساعد على امتصاص اليد العاملة وخير مثال على ذلك ما يحدث في الهند ومصر. الشيء الذي جعلها من أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين .[3]

-المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها. أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق وهذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في السوق، ولهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث في السوق [4]

---

[1] زين العابدين أسامة:منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا لمزيد من المعلومات أنظر الموقع: m.alwatan.www

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف سبق ذكره، ص29

[3] جبار محفوظ: المؤسسات المصغرة،الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05 ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر،2003 ص215

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف سبق ذكره،ص26

الفرع الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في فترات حياتهاا بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حال الحاجة لذلك أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين و تمثل الاخيرة مصادر التمويل الرسمية و هي كما يلي :[1]

1-البنوك التجارية:

من مهامها تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، غير ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات ف الحصول من التمويل منها، حيث تتخوف البنوك التجارية من عدم قدرتهاا على توفير الضمانات التي يطلبها.

2-مؤسسات الإقراض المتخصصة:

جاء إنشاء المؤسسات الاقراضية المتخصصة كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك تم إنشاء هاته المؤسسات التمويلية المتخصصة والتي تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل وذلك لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، لإتاحة المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي [2]

- -التصنيف حسب طبيعة التوجه
- -التصنيف حسب طبيعة المنتجات
- -التصنيف حسب تنظيم العمل
- -المقاولة من الباطن

[1] ليث عبد االلهالقهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص:37-38

[2] عثمان لخلف دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية 94-95 رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية ص 36

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها الى

- مؤسسات عائلية
- مؤسسات تقليدية
- مؤسسات متطورة و شبه متطورة

1-المؤسسات العائلية

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع اقامتها المنزل و تكون مكونة في الغالب من مساهمات افراد العائلة و يمثلون في غالب الاحيان اليد العاملة و تقوم بانتاج سلع تقليدية بكميات محدودة و في البلدان المطورة تقوم بانتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة .

2- المؤسسات التقليدية

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا من النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة و تنتج منتجات تقليدية و لكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن النزل و تعتمد على وسائل بسيطة .

و ما يلاحظ على النوعين السابقية هو أنهما يعتمدان على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة .

3- المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة

يتميز هذا النوع باستخدامه لتقنيات و تكنولوجيات الصناعة الحديثة سواءا من ناحية التوسع أو من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية .

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

نميز في هذا التصنيف ثلاث أنواع أساسية و هي:

- مؤسسات انتاج سلع استهلاكية
- مؤسسات انتاج السلع و الخدمات
- مؤسسات انتاج سلع التجهيز

1-مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية

وتقوم بانتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل

-المنتجات الغذائية

-تحويل المنتجات الفلاحية

-منتجات الجلود

-الورق و منتجات الخشب و مشتقاته و يرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخداماتها المكثف لليد العاملة و كذلك سهولة التسويق

2- مؤسسات انتاج السلع و الخدمات

و هو يضم المؤسسات المؤسساتالصغيرة و المتوسطة التي تنشط في

- قطاع النقل .

- الصناعات الميكانيكية و الكهرومائية .

- الصناعة الكيميائية و البلاستيكية.

- صناعة مواد البناء و يرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات الى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء .

3- مؤسسات انتاج سلع التجهيز .

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات و أدوات لتنفيذ انتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر الأمر الذي ينطبق و خصائص المؤسسا ت الكبيرة الشيئ الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كانتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على اصلاح بعض الألات و تركيب قطع الغيار المستوردة

الفرع الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل

حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما :

مؤسسة غير مصنعة

مؤسسة مصنعة

الانتاج العائلي	القطاع الحرفي		القطاع الصناعي للورشة المنزلي			نظام التصنيع	
انتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	على في المنزل	ورشات حرفية	على صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

Source:taly et r.morse la petit industrie moderne et le devleloppment . T1.P23

1. مؤسسة غير مصنعة :

وهي ممثلة في الفئات 1.2.3 أي الانتاج العائلي و النظام الحرفي و يعد الانتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص و يكون في الغالب يدوي بانتاج سلع حسب طلبيات الزبائن .

2.مؤسسات مصنعة :

وهي ممثلة في الفئات من 4 الى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة و يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة و تعقيد العملية الانتاجية و كذلك من حيث نوع السلع المنتجة و اتساع الاسواق

الفرع الرابع : المقاولة من الباطن

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد باعمل للمقاول من الباطن ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك كما اذا كانت طبيعة المقاولة تستند الى كفاية المقاول [1]

نلاحظ مما سبق أن المقاولة من الباطن هي أن يلجئ شخص معين *المقاول* الى شخص أخر * المقاول من الباطن * بانجاز كل المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك و نجده يكون على شكلين :[2]

- تعاون مباشر
- تعاون غير مباشر

[1] انورطلبة- العقود الصغيرة . الشركة و المقاولة و التزام المرافق العامة المكتب الجامعي الحديث -2004 ص 294

[2] عثمان لخلف دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية 94-95 رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية الخروبة –ص 37

المبحث الثاني : تنمية المقاولاتية ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد.

اثبتت العديد من الاحصائيات المتخصصة على نطاق واسع انه بعد 05 سنوات من انشائها فان 46% فقط من المؤسسات الصغيرة تبقى على قيد الحياة في حين 70% من المؤسسات التي تنشا في اطار هيئات الدعم و المرافقة تستمر الى ما بعد الخمس سنوات [1] فيما يلي سنحاول التطرق الى مفهوم المرافقة و اشكالها و استراتيجيتها .

المطلب الاول: مفهوم المرافقة و أهدافها :

الفرع الأول : مفهوم المرافقة

انطلاقا من الاهداف التي جاءت من أجلها ابرز المتخصصون مجال المرافقة المقاولاتية العديد من المحاولات من اجل تعريف هذا المفهوم ، لكن عدم كفاية او غياب توافق او اجماع كلي شكل عائقا امام تطوير هذا المجال البحثي , و من بين هذه التعريفات نذكر ما يلي :

"المرافقة هي اجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة ، تهدف الى دعم منشئي المؤسسات في الفهم و التحكم في اجراءات الانشاء , و كذلك التحكم في المشروع و القرارات المرتبطة به "[2]

و يرى (C-Leger-jarniou2005) ان المرافقة جاءت من الفعل يرافق أي "يذهب مع" و مصطلح المرافقة مستعمل بكثرة لكنه يؤدي الى حقائق مختلفة .

و تعرف المرافقة ايضا " عملية ديناميكية لتنمية و تطوير مشروعات الاعمال خاصة مشروعات او منشات الاعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الانشاء و بداية النشاط حتى تتمكن من البقاء و النمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط ، و ذلك من خلال العديد من المساعدات المالية و الفنية و غيرها من التسهيلات الاخرى اللازمة أو المساعدة [3]

---

[1] Dominique SIEGEL ; Quelle stratégies pour améliorer l'accompagenementdu créature d'entreprise ? Réflixions sur une paradox et proposition . La Revenu des Science de gestion . Direction et Gestion n°219 . mai – juin 2006 .

[2] DUVERT Régis , HEKIMIAN Nobert ,VALLAT David , L'appui a la création d'entreprise ou d'activité , étude pour la derection Régional du travaille de l'emploi et la formation professionnelle Rhone Alpes (DRTEFP) Ministre des affaires Socieles , DU travaille et de la Solidarité , France ,mai ,2002,PAGE 48.

[3] عبد السلام أبو قحف , اسماعيل السيد ,توفيق ماضي , رسمية زكي , حاضنات الاعمال (فرصة جديدة للاستثمار , و أليات لدعم منشأت الاعمال الصغيرة) الدار الجامعية , الاسكندرية ,2001 , صفحة 10 .

فالمرافقة هي" اجراء يشتمل على القيام بنقل شخص ما من حالة الى أخرى ، و هذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة ، حيث تهدف المرافقة الى جعل المنشئ مستقل و بالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة ، انها تهدف الى مرافقة شخص او فريق مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية ، و قيادة الفكرة من أجل الوصول الى مشروع قابل للاستمرار[1]"

المقصود باستقلالية المنشئ لا يعني استقلالية المشروع الصغير ، و انما حصول المقاول من هذه الهيئات على ما يكفي من المعارف من اجل اتخاذ قرارات مستقلة في ادارة المشروع ، فهدف الاستقلالية هو اعطاء الثقة للمقاول الصغير في اتخاذ قرارات استراتيجية داخليا لا خارجيا [2] و تنفيذ المهام و العمليات بكل استقلالية و تحمل نتائجها مستقبلا، و بالتالي فالمرافقة تعمل على تحقيق هذه العناصر في اطار العلاقة (مقاول-هيئة مرافقة)، حيث ياخذ المشروع الصغير استقلاليته تدريجيا ، الى ان يصبح تحت السلطة الكلية للمقاول بعد نهاية فترة المرافقة .

و توصل (letowski 2001) الى ان مرافقة المؤسسات الصغيرة تقوم على العناصر التالية [3]:

- ✓ المدة الزمنية : من عدة أشهر الى عدة سنوات .
- ✓ تكرار التواصل : ضرورة وجود لقاءات مقابلة .
- ✓ وحدة هيئة المرافقة : بحيث تبنى عملية المرافقة على الثقة المتبادلة بين المقاول و هيئة المرافقة
- ✓ الاخذ بالحسبان مختلف المشاكل المطروحة على منشئ المؤسسة

الفرع الثاني : محاور دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد تطورت هيئات الدعم و المرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الو م ا ، كندا ،بريطانيا ،فرنسا،المانيا ...وغيرها) ، و ارتكزت عمليات دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاث محاور أساسية : [4]

---

[1]Catherine leger –janiou , Quel accpmpagnemenent pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire se aider ? Réflixions sur une paradox et proposition communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat paris , 24-25 Novembre

[2]Olivier CULLIER, determinantInsttutionnels de L'Intensite D'Accompagnement A La creationD'entreprise ,colloque « Accompagenement des jeunes entreprise entre darwinisme et assistanat » centre d'etude et de recherche sur les organisation et le management (CEROM) Montpellier -26 mai 2005 –P2

[3]Voirecatherin leger-jarniouop.cit ,p2

[4]PhillipeAlbert ,michel BERNASCONI ,Lynda GAYNOR , LES INCUBATEURS emergence d'une nouvelle industrie compariaison des acteurs et de leurs strategies France –Allemagne-Royaume-Uni-etas unis ,etude présent au (ministére de L'economie des finanses et de L'Industrie) , frence , Avril 2002 ,p8-9

الدعم المالي :

هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الاموال اللازمة عند انطلاق المشاريع , حيث تمثل هذه النقطة عائقا كبيرا امام الشباب الطامحين الى انشاء مؤسسات صغيرة ، و بالتالي يمكن أن توفر هذه الهيئات تسهيلات جيدة للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة و استثمارات التوسع و غيرها ،تجدر الاشارة الى أن الدعم المالي يمكن أن يكون وطني أو جهوي وفي هذه الحالة تختلف الامتيازات من منطقة لاخرى ، و كذلك يخضع الدعم المالي لنوع المشروع (تكنولوجي أو تقليدي) و خصائص حاملي المشاريع (طالب الشغل , مرأة ...الخ).

شبكات النصح و التكوين:

هناك الكثير من خدمات النصح و التكوين الخاصة او العامة تقدمها غرف التجارة و غرف الحرف و غرف التسيير ، و الهدف منها حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال انشاء و تسيير المؤسسات الصغيرة ...و غيرها، حيث تقترح كل هيئة عروض تكوينية مختلفة تمثل أساسا لبقاء و تطور المؤسسات الصغيرة الناشئة .

الدعم اللوجستيكي:

تهدف بعض هيئات الدعم الى توفر مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة و خلال فترات زمنية محدودة و خدمات ادارية مختلفة و ذلك بشروط تحفيزية بأقل تكلفة ،بالاضافة الى تقديم بعض النصائح البسيطة او معقدة حسب المشروع الصغير و تقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الاعمال و الهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

الوظيفة التقنية و الدور الاجتماعي للمرافقة : تعمل هيئات دعم المقاولاتية بشكل عام على مرافقة و دعم حاملي المشاريع من خلال ثلاث مراحل : الاستقبال، المرافقة خلال الانشاء و المتابعة بعد الانشاء ، تهدف بشكل متتالي الى دعم شخص يمتلك فكرة انشاء نشاط تكون مقبولة : تحقيق مشروعه و تحوله الى صاحب مؤسسة مستقل اذا افترضنا تحقق هذا المشروع فعليا.

الفرع الثالث : المسار المقاولاتي عن طريق حاضنات الأعمال ل Paturel et Masmoudi

كما قام كل من Paturel et Masmoudi 2005 بدراسة المسار المقاولاتي عن طريق حاضنات الاعمال عبر ثلاث مراحل كبرى متتابعة تتمثل في مرحلة ما قبل الاحتضان ومرحلة مابعد الاحتضان [1]

الاستقبال (المرافقة قبل الانشاء) :

بمجرد اتصال حامل المشروع بهيئة الدعم تبدأ عملية الاعلام ، التوجيه أو اعادة التوجيه هي فترة بداية معالجة الفكرة و ترك مساحة كبيرة لحامل المشروع للتعبير عن فكرته ، فيقدم هذا الاخير و يعرض مشروعه (تاريخ الفكرة , سبب الاختيار ...) ثم تفصيل الاجرائات المكتوبة للمشروع و المعلومات التي تم جمعها ، و انطلاقا من هذه المعطيات يتم التحديد الدقيق للمنتوج أو الخدمة أو اعادة توجيه حامل المشروع في نفس المشروع أو في مشروع مغاير ، و يعمل المرافقون على ارشاد حامل المشروع الى عوامل أخرى لجمع المعلومات ، و من ثم اكتشاف حاجات التكوين الفني أو الاداري التسييري .

شكل الاستقبال يختلف من هيئة لأخرى ، حيث بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات و توجيه المقاول أو حامل المشروع أما الاخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول بتحليل و تقييم امكانيات المشروع (شكل المشروع ، المنتج ، السوق ...) و بالتالي فمرحلة الاستقبال تقوم في الاساس على التعارف بين كل من الهيئة المرافقة و حامل المشروع كما تسعى لمعرفة ما يلي :

- احتياجات المشروع
- حالة تقدم المشروع
- التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم و متطلبات المشروع

و تختلف مدة و شكل الاستقبال من هيئة لاخرى حيث يمكن أن تكون عبارة عن مكالمات هاتفية أو مقابلات دورية , و أيضا قد تكون عبارة عن مواعيد مستمرة , كما يمكن أن يكون استقبال المقاولين فردي أو جماعي . و تكون مدة الاستقبال مختلفة حسب أهمية المشروع .

في نهاية هذه المرحلة يتم الوصول لاتخاذ اقتراحات لأشكال الدعم و خطوات المرافقة المقدمة لحامل المشروع ، أي جمع و اعطاء معلومات أكثر تفصيلا حول مراحل انشاء المؤسسة و هيئات الدعم

[1]Robert et Paturel et raef ,Les structure d'appui a la création d'entreprise contribution en vue de l'evaluation de leur performance , 4eme conger de l'académie de l'entrepreneuriat ,Paris,2006

و المساعدة التي يمكن الاستفادة منها ، و ربما توجيه حامل المشروع نحو هيئات أخرى مكملة و العمل في الأخير على التشخيص الأولي للمشروع بهدف اعداد خطة الاعمال .

المرافقة خلال مرحلة الانشاء :

حاول العديد من الباحثين في حقل المقاولاتية تفسير و نمذجة المراحل المقاولاتية من جهة ، و اتفقوا من جهة أخرى حول تعدد مراحل مسار انشاء المؤسسة ، حيث تم تحليلها على مستويين متكاملين : على مستوى الفرد منشئ المؤسسة و على مستوى مشروع المؤسسة .

خلال مسيرة انشاء المؤسسة يمر حامل المشروع عبر عدة حالات قبل أن يصبح مسيرا للمؤسسة بالتوازي مع ذلك فالمشروع يمر عبر عدة مراحل قبل أن يتحول الى مؤسسة ، فالانتقال من حالة الى أخرى سواءا بالنسبة للمشروع أو لحامل المشروع يحدد مختلف المستويات الموجودة في مسار الانشاء هذا يمكن أن يفسر تنظيم و تطور عوامل التركيب الاستراتيجي و التركيب النفسي نحو استمرارية و تماسك عام لمشروع المؤسسة [1]

تتشكل المرافقة خلال انشاء المؤسسة عموما من مرحلتين مستقلتين هما :

- المرافقة في تركيب و تمويل المشروع
- المتابعة الشخصية لحاجات حامل المشروع

l لمرافقة في تركيب المشروع تشمل عمليات الدعم بهدف الوصول الى نضج فكرة المشروع , التكوين التقني أو الاداري و انجاز دراسات الجدوى الى غاية الانجاز الفعلي للمشروع

و تغطي هذه المرحلة تحديدا المساعدة في دراسة السوق ،دراسة الجدوى و اكتشاف الحاجات الناقصة في التكوين لتكملتها ، المساعدة في التركيب القانوني ، و مساعدة المقاول في القيام بتحديد مختلف عناصر مشروعه ، اما المرافقة المالية فهي تسمح لحامل المشروع بالقيام بمرافقة بنكية (اقامة علاقة بنكية ، تخصيص أوقات للتفاوض البنكي عن طريق حامل المشروع) و اكمال تخصيص ترميز المشروع من طرف المقاول . يقوم المختصون الذين يؤطرون مرحلة ما قبل القرار المالي في بعض هيئات المرافقة بتحديد قرار تخصيص الاعانات لحامل المشروع أو توجيه الملف لمؤسسات أخرى .

المرافقة بعد الانشاء(المتابعة):

القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد انشائها و مع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية ، و السبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من

[1] لطرش الطاهر , المؤسسات المتوسطة و الصغيرة تحليل بعض عوامل النجاح , الايام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية اليات دعم و مساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر : الفرص و العوائق جامعة محمد خيضر بسكرة , ماي 2011

امكانية استرجاع الأموال المقروضة ، و عموما تتضمن المتابعة بعد الانشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين يتم فيها بحث العناصر التالية : [1]

- ✓ التسيير : الخزينة ، الوضعية المالية ، تشكيل لوحة قيادة مالية
- ✓ الجانب التجاري : البحث عن الزبائن ، الاتصال
- ✓ الرؤية الاستراتيجية
- ✓ أسئلة مختلفة : العقود ، المناقصات ...الخ

وفي حالة و جود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع ، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل .

وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات اعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون ، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة ، طرق التوظيف ، تأمين الممتلكات و الأشخاص ، الاعفاءات ...الخ .

تشمل المرافقة بعد الانشاء كل أشكال دعم أصحاب المؤسسات الهادفة الى المساعدة في وضع أدوات التسيير المعتمد ، نصائح من أجل اتخاذ القرار ، المساعدة في تحديد و تحقيق استراتيجيته التجارية و ادماج مؤسسته بشكل أحسن في بيئتها .

تعمل هيئات الدعم في مرحلة ما بعد الاحتضان على ضمان متابعة المؤسسات الجديدة المنشأة خلال مرحلة انطلاقها أو نموها ، فعملية الانتقال من مرحلة الاحتضان الى ما بعد الاحتضان عملية دقيقة ، فهي من جهة انتقال حالة المشروع الى حالة المؤسسة ، و من جهة اخرى انتقل حالة المقاول المحتمل أو حامل المشروع الى صاحب المؤسسة .

خلال هذه المرحلة تؤدي شبكة نظام الدعم في انشاء المؤسسات سواءا كانت و طنية ، جهوية أو محلية دورا مهما من أجل أحسن دخول للسوق للمؤسسات الجديدة ، فالمتابعة تكون فعالة عندما تكون المؤسسات مشتركة في شبكات تعاون من أجل نشر و ضمان تناسق مختلف و ظائف عملية الدعم و من أجل تحسيين الاستماع المتبادل بين المقاولين و مختلف منظمات الدعم الموجودة ، كما أن حامل المشروع سيستفيد كذلك من دعم متماسك يستجيب لمختلف الحاجات على طول مسيرة الانشاء و في انطلاق مؤسسته .على مستوى أخر تسمح الشبكة بتنسيق الانتقال من حالة المشروع الى حالة المؤسسة ، و هذا يدعم المؤسسة للتوافق مع بيئتها من جهة ، و من جهة أخرى يدعم المقاول لتسيير و اتمام وظيفته الجديدة .

[1] PATUREL Et MASSMOUDI , OP cit , p38

مرحلة مابعد الاحتضان هي مرحلة استقرار لتماسك المشروع يمكن أن تكون مشابهة لمرحلة تفقد تماسك المشروع في بيئته الحقيقية ، حيث تعمل المؤسسة الناشئة في هذه الفترة على التوافق ، التعامل مع مشاكل البيئة و ضمان الاستمرارية .

و بالتالي يمكن القول أن المراحل السابقة لمسيرة الانشاء هي اذن مراحل لتقدير جدوى المشروع و مرحلة مابعد الاحتضان لاتكون الا في مرحلة التنفيذ الفعلي لمشروع المؤسسة أو المؤسسة المنشأة ، حيث أن القيادة الجيدة لهذه المرحلة الاخيرة مرتبط بالنجاح العام لمسار الدعم [1]

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل :

الفرع الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2003- السداسي الاول من 2019)

ان الهدف الرئيسي من انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو توفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل ، و لن يتحقق ذلك الا اذا و سعت و تطورت هذه المؤسسة من نشاطها من خلال مردوديتها ، و عليه يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2003- السداسي الاول من 2019) .

البيان	المؤسسات ص و خ	المؤسسات ص و ع	المجموع
2003	630236	74763	704999
2004	776678	71826	848504
2005	1081573	76283	1157856
2006	1190986	61661	1252647
2007	1298253	57146	1355399
2008	1487423	52786	1540209
2009	1494949	51635	1546584
2010	1577030	48656	1625686
2011	1676111	48086	1724197
2012	1800742	47375	1848117
2013	1953636	48256	2001892

[1] PATUREL Et MASSMOUDI , OP cit , P39

2157232	46567	2110656	2014
2371020	43727	2327293	2015
2540698	29024	2511674	2016
2655470	263213	23452	2017
2724264	22197	2702067	2018
2818736	20955	2797781	س 1 2019

Source : Ministére de développment industriel et promontion de l'investissement .2003-2019

الفرع الثاني :دور حاضنات الاعمال في تعزيز اطلاق و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

من أهم أليات الدعم التي انتهجتها الدول لضمان دعم المؤسسات الناشئة انشاء ما يسمى بحاضنات الاعمال كهيئات توفر كل أشكال الدعم ، بدءا من الدراسة الاولية لفكرة المشروع مرورا بالاستثمارات الصناعية و التسويقية وصولا الى خدمات التسويق و التصدير .

و يعرفها المشرع الجزائري بأنها : "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي " . و حاضنات الاعمال تعتبر بيئة مخصصة لمساعدة رجال الاعمال في بدء و تنمية و تطوير مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة الجديدة و حماية و رعاية هذه المؤسسات لمدة محددة ، بما يخفف عن هذه المؤسسات الاخطار المعتادة و يوفر لها فرصا للنجاح و النمو ، و ذلك من خلال منظومة قانونية مؤسسة لهذا الغرض ، و يتمتع بكافة الامكانيات و الخبرات و العلاقات اللازمة لذلك .

و تعمل حاضنة الاعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط و مرحلة النمو لمنشآت الاعمال ، و دعم المقاولين الجدد و مساعدتهم على اطلاق مشروعات ناشئة start-up و عليه تعمل حاضنة الاعمال على تزويد المقاولين بالادوات اللازمة لنجاح المشروع و المخطط التالي يوضح الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الاعمال للمقاول بهدف اطلاق مشروعه :

الشكل رقم : برنامج خدمات حاضنات الاعمال

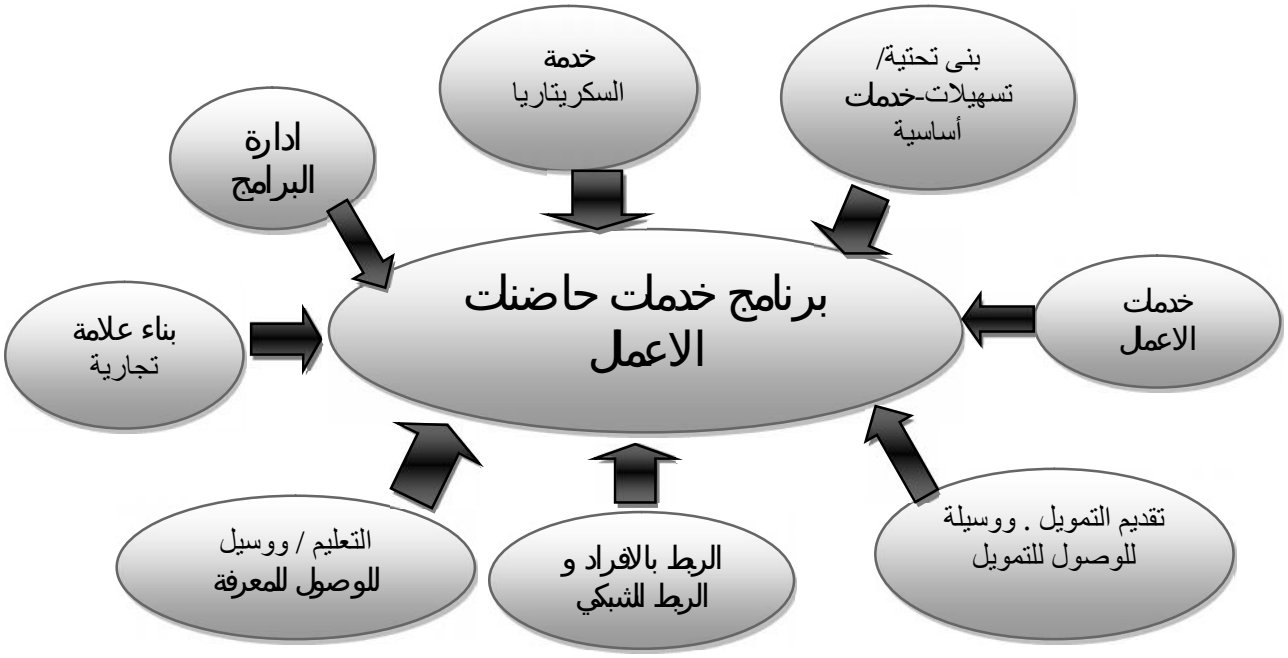

المصدر :(بوالشعور , 2018 , صفحة 423)

المبحث الثالث: محيط الأعمال

المطلب الأول : تعريف مناخ الأعمال

لو نظرنا الى مفهوم مناخ الاعمال نجد أنه يشمل على جميع العوامل التي تؤثر على جذب المستثمرين للعمل في دولة ما , مكان أو قطاع معين دون غيره و هو مفهوم حديث نسبيا ، و قد تم استخدامه تزامنا مع ظهور تقارير أداء الأعمال للبنك العالمي ، حيث تم ربط مناخ الأعمال بسهولة ممارسة الأعمال أو حرية استثمار شركة أجنبية .

و اذا حاولنا تعريف مناخ الأعمال نجد أنه يتكون من مصطلحين : **مناخ و الأعمال ، فالمناخ** يعرف بأنه "ظاهرة معقدة يتدخل في عناصرها اعتبارات سياسية ، اقتصادية ، مالية ، قانونية ،ادارية ،ثقافية و نفسية "[1] أما بالنسبة لمصطلح الأعمال فيتمثل في :" **مختلف النشاطات** التي يقوم بها التجار

[1] كمال عليوشقربوع ,**قانون الاستثمار في الجزائر** , ديوان المطبوعات الجامعية , **الجزائر** , 1999 , ص 43

(أشخاص معنويين أو طبيعيين) من جهة و العقود التجارية الموجودة في القانون التجاري و قوانين أخرى ملحقة به من جهة أخرى ، و يمكن أن تمتد الى معاملات أخرى تفرضها الحياة الاقتصادية "[1] .

و عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الأعمال بأنه "مجموعة الأوضاع القانونية ،الاقتصادية السياسية و الاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار "[2]

و عليه فمناخ الأعمال هو مفهوم أوسع من مناخ الاستثمار ، فمناخ الاستثمار ينحصر على عملية تمويل الاستثمار فقط بينما مناخ الأعمال يشمل كل الظروف المحيطة بالمؤسسة من أجل القيام بنشاطها ، بالاضافة الى شروط القيام بعملية الاستثمار ، من بداية انشاء المشروع الى القيام بالنشاط و أخيرا الى تصفية المشروع .

المطلب الثاني : المؤشرات المعتمدة في اعداد تقرير البنك الدولي

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال :

ان البنك الدولي يقوم باعداد قائمة بيانات بيئة الأعمال من أجل حساب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ، و يقوم بترصيد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة لعدة مؤشرات فرعية , بحيث أن انخفاض القيمة المستخلصة يعبر عن مدى سهولة ممارسة الأعمال في هذه الدولة ، و العكس صحيح ، ما يسمح لخبراء المؤسسة المالية الدولية باعداد التقرير و ترتيب الدول من 1 **الى** 190 [3] و يتم مقارنة نتيجة القياس لكل مؤشر مع الحد الأعلى للأداء (Distance to Frontier score) و الذي يمثل نتيجة القياس لأحسن بلد في الترتيب . فعلى سبيل المثال تحتل نيوزيلاندا المرتبة الأولى في مؤشر بدء النشاط التجاري و بالتالي فنتيجة القياس التي تحصلت عليها هي الحد الأعلى للأداء و التي يتم مقارنة كل نتائج القياس لدول العالم بها و فيما يلي سوف نتطرق الى مؤشرات القياس التي تحدد الترتيب **العالمي لمناخ الأعمال**

[1] Chatillon Stéphane , Droit des affaires international, édition vuibret , paris 1999 , p 06

[2] ناجي بن حسين , تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر , **مجلة العلوم الانسانية** , جامعة منتوري قسنطينة , **العدد** 31 , **المجلد** ب ,2009 ص 55

[3] World bank ," Doing Business 2015 : Going Beyond Efficiency ," World Bank group ,12th Edition , Washington , 2015 , P 05

1- بدء النشاط التجاري :

يتم قياس هذا المؤشر بعد النظر في الاجراءات المطلوب استيفاؤها من السلطات المحلية لكل بلد للبدء في نشاط صناعي أو تجاري . وهو من أهم المؤشرات لذلك سوف نخوض فيه بالتفصيل حيث يتضمن: [1]

1-1 **الاجراءات** :

نقصد بالاجراء هو كل تعامل يتم بين مؤسس الشركة و أطراف خارجية كالدوائر الحكومية المحامون و كتاب العدل .بحيث يتم حساب كل زيارة لنفس المكتب .و لا تعتبر التعاملات بين مؤسس الشركة و الموظفين مثلا اجراء . و كل ماكان عدد الاجراءات محدود كل مادل ذلك على سهولة الاعمال و العكس في حالة ما تزايد عدد الاجراءات .

2-1 الوقت :

هي المدة اللازمة لبدء النشاط و تعتبر هذه العملية مستوفية بمجرد حصول الشركة قيد التأسيس . مع افتراض عدم اضاعة الوقت من المؤسس و الالتزام باستيفاء كل اجراء بدون تأخير . كما أن المدة الزمنية التي يقضيها صاحب المشروع في جمع المعلومات لا تقاس ضمن الوقت الذي يدخل في القياس.

3-1 التكلفة :

تشمل التكلفة كل الرسوم الرسمية التي تصرف أثناء عملية التأسيس بما فيها الرسوم على الخدمات القانونية أو المهنية .اضافة الى رسوم شراء دفتر الشركة والتصديق عليها , و تستبعد الرشاوي من التكلفة .

4-1الحد الأدنى لرأس المال المدفوع :

يشير هذا المؤشر الى المبلغ الذي يتوجب على صاحب المشروع ايداعه لدى البنك قبل اجراءات التسجيل . و تشترط بعض الدول على صاحب المشروع ايداع جزء من رأس المال قبل البدء في أي نشاط .

2 – استخراج تراخيص البناء :

و يتضمن هذا المؤشر جميع الاجراءات المطلوبة لبناء مقر المؤسسة مع حساب الوقت و التكلفة اللازمين لذلك . كما يتم الأخذ بعين الاعتبار كل من جودة البناء و جودة و أليات السلامة .

[1]S.djankov , " The regulqtion entry " .The quarterly journal of economics , Volume 117,N°1, 2002,pp 01-37

3- الحصول على الكهرباء :

يتم من خلال هذا المؤشر رصد البيانات المتعلقة باجراءات التوصيل بالكهرباء بصورة دائمة الى مقر أو مستودع المؤسسة . كما يتضمن هذا المؤشر مؤشرات أخرى فرعية كمؤشر موثوقية التغذية و التي تتضمن بذاتها تردد الانقطاعات الكهربائية و كذا التعويض عن الانقطاعات . كما تجدر الاشارة الى أن سعر الكهرباء لايدخل ضمن القياس [1].

4- تسجيل الملكية :

يتضمن هذا المؤشر الوقت و التكلفة اللازمة عند قيام منشأة ببيع عقار أوشراءه

5- الحصول على الائتمان :

يتضمن هذا المؤشر عددا من المؤشرات الفرعية (الحقوق القانونية للمقرضين و المقترضين . المعلومات الائتمانية ...الخ) و يقيس مدى سهولة الوصول الى القروض و كذا مدى قدرة القوانين على حماية حقوق المقرضين و المقترضين على حد سواء .[2]

6- حماية المستثمرين الأقلية :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة العدالة على حماية المساهمين الأقلية في حالة تضارب المصالح . و يتضمن عدد من المؤشرات كمؤشر سهولة قيام المساهمين بالدعاوى ,مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الادارة , مؤشر نطاق حقوق المساهمين ...الخ [3]

7- دفع الضرائب :

يقيس هذا المؤشر كل الضرائب و الاشتراكات التي تخضع لها الشركات , اضافة الى مدى تعقد نظام الامتثال الضريبي في دولة من الدول المعنية , و بالتالي فان هذا المؤشر يهتم بالعبئ المالي و الاداري للمنشأة مع ادارة الضرائب و الضمان الاجتماعي [4]

8- التجارة عبر الحدود :

يقيس هذا المؤشر الوقت و الكلفة اللازمتين للقيام بعمليات الاستيراد و التصدير و بالتالي سهولة القيام بالتجارة الدولية , و يستثني من الكلفة التعريفات الجمركية .

9- انفاذ العقود :

---

[1]C.Geginat , " Electricity Connection and Firm Performance in 183 Countries. " Policy Research Working Paper , WPS 7460, World Bank Group, Washington, 2015 , pp 01-56

[2]Simon . D ," Private Credit in 129 countries ," Journal Of financial economics , Volume 84 , 2006 , pp. 299-329

[3]Djankov .S," The law and economics of self –dealing ". Journal of Financial Economics Volume 88, N°03 , 2008 , pp 430-465

[4]T.Ganser ," The Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship ", American Economics Journal : Macroeconomics 2 (3) , pp 31-64

يهتم مؤشر انفاذ العقود بقياس مدى قدرة جهاز العدالة على حل النزاعات المترتبة عن الخلافات التجارية , و ذلك من خلال مقارنة الكلفة و الوقت اللازمين لتسوية الوضعية مع الحد الأعلى للأداء .[1]

10- تسوية حالات الاعسار :

يقاس من خلال هذا المؤشر سهولة تسوية حالات الاعسار الناتجة عن افلاس المؤسسات , ويتفرع هذا المؤشر الى عدة مؤشرات فرعية أخرى كمؤشر ادارة أصول المدينين , **مؤشر الشروع بالاجراءات** , مؤشر مشاركة الدائنين ...الخ [2]

[1]Djankov ," Courts ". Quarterly Journal of Economics , Volume 2, 2003 , pp. 453-517

[2]Hart. O" Debt Enforcement around the World " Journal of political economy , Volume 116 , N°6 ,2008 , pp 1005-1149

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في المبحث الأول من هدا الفصل حول الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن كل دولة تنفرد بتعريفها من خلال المعايير والتصنيفات التي تعتمدها ،وكذلك هو الحال في الجزائر وهدا ما **ركزنا** عليه من خلال التطرق إلى التعريف الجديد حسب المشرع الجزائري، وإبراز دور المقاولاتية ودعم إنشاء المؤسسات ومساهمتها في التشغيل، و ابراز واقع محيط الاعمال و المؤشرات المعتمدة في اعداد التقرير .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد :

نهدف من خلال الدراسة التطبيقية **إلى** تشخيص مكانة الجزائر عالميا بالاستعانة بالمؤشرات **المعتمدة في إعداد** التقرير من طرف الهيئة المالية العالمية و المتمثلة في البنك الدولي , و ذلك لما يحتله الموضوع من أهمية بالغة على المستوى العالمي خاصة في و قتنا الحالي . **و لإنجاح** هذه الدراسة كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي من خلال شرح المؤشرات نظريا و جلب نتائج **المؤشرات المعتمدة على مدار ست سنوات من 2015 إلى 2020** لكل من الجزائر و السعودية و تونس و المغرب للقيام بعملية المقارنة و قبل القيام بهذه الاخيرة كان لابد من اعطاء لمحة عن اقتصاديات كل من البلدان الأربعة .

و كانت مباحث الدراسة كالتالي :

المبحث الأول : لمحة عن اقتصاديات كل من : **الجزائر** , السعودية , **تونس و المغرب**

المبحث الثاني : القيام بعملية المقارنة و التعليق على النتائج

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : لمحة حول الاقتصاد الجزائري , السعودي, التونسي و المغربي

اولا : الاقتصاد الجزائري :

الاقتصاد الجزائري ريعي (Economie de rente) ومصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه في بنية الاقتصاد الجزائري باستثناء الحصة الإيجابية على مستوى عائدات النفط. وهذا التخلف في البنية راجع إلى السوق الموازية (20% 25% من الناتج الداخلي الخام) والتأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري، مما يعني ضعف جاذبية بنته للاستثمارات الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر، فإلى جانب إمكانية اختفاء العديد من القطاعات الإنتاجية الجزائرية فوجب تصحيح الإختلالات المسجلة وتشجيع الشفافية وعصرنة الهياكل والمنشآت، فتحرير الاقتصاد في هذا الوضع سيؤدي إلى تجميع الثروات والقطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات.والتركيز على إصلاح المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري، ويشيد الخبراء الاقتصاديون الجزائريون على ضرورة وقف نزيف الإطارات وهروب الأدمغة نحو الخارج، فتقدر خسائر الجزائر بأكثر من 8 ملايير دولار جراء هذا النزيف.

ففي ظل هذه المستجدات تسعى الجزائر إلى وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وهذا بالتعاون مع البنك العلمي على المدى المتوسط وفق ما يطلق عليه.(country-assistance strategy)

فالجزائر مطالبة بالتكتل إقليميا، سواء في إطار اتحاد المغرب العربي أو السوق العربية المشتركة، قصد تكوين قوة توازن اقتصادية وسياسية مستقبلا، فالنموذج الأوربي خير مثال على التكتل الاقتصادي.

ثانيا : الاقتصاد السعودي

شهدت المملكة العربية السعودية خلال الأعوام السابقة انتقال برنامج الرؤية تدريجيا من مرحلة التصميم الى مرحلة التنفيذ حيث تجدد اهتمامات المستثمرين في السوق السعودية خلال 2020 بدعم من المعنويات الاقتصادية و انضمام مؤشر السوق الرئيسي الى مؤشرات الأسواق الناشئة و طرح اسهم أرامكو السعودية مما يدعم المؤشر لتجاوز 9000 نقطة كما تم البدء بعمليات خضخضة كبيرة في المملكة , مما يزيد من التركيز على أن يصبح الاقتصاد غير معتمد على النفط خاصة في ظل تراجع أسعار هذا الأخير في السنتين الماضيين في ظل جائحة كورونا . [1]

ثالثا : الاقتصاد التونسي

شهدت الأعوام الأخيرة خاصة بعد الثورة التونسية انتقال نوعي في السياسة الاقتصادية من نظام ليبرالي رأسمالي الى سياسة لامركزية اقتصادية تراعي الطبقات الفقيرة و الحد من الفوارق الاجتماعية .ففي عام 2012 اعتمدت الحكومة على مجموعة من خبراء الاقتصاد و ذلك على رأس وزارة المالية و البنك

[1] وزاة المالية – ميزانية 2020

المركزي التونسي فحققت بذلك تونس نتيجة ممتازة في النمو الاقتصادي بلغ 3.6 الا أن هذا النجاح الباهر خلال تلك السنة سرعان ما تحول الى كابوس اقتصادي بسبب الزيادة المفرطة في الأجور و الانتدابات العشوائية في جل القطاعات من جهة و بروز ظاهرة الاغتيال و الارهاب التي شهدتها البلاد في تلك الفترة .لتدخل تونس فترة جديدة سنة 2015 مع حكومة جديدة تهدف بالأساس لتحفيز الاقتصاد و الاستثمار و تعتمد على سياسة اقتصادية مزدوجة تجمع بين الليبرالية لمراعاة رجال الأعمال و تنمية القطاع الخاص و سياسة اقتصادية لامركزية لتلبية الحاجيات الأساسية للطبقات المحرومة و الفقيرة , الا أنه خلال تلك الفترة تدهور الوضع الأمني بشكل ملحوظ من خلال الهجمات الارهابية في سوسة و تونس و ضرب الحركات الاجتماعية التي أثرت على النمو الاقتصادي حيث لم يتجاوز 0.5 في سنة 2015 . فالبتالي سارعت الحكومة الجديدة أواخر سنة 2016 بالتأسيس لمؤتمر تونس 2020 الذي يعتبر أهم مؤتمر اقتصادي حيث يهدف لوضع مخطط التنمية الخماسي من 2016 الى 2020 و ايجاد الحلول و الاصلاحات و الانطلاق في تنفيذ ذلك البرنامج عبر جدول زمني و مراحل خاصة في مجال الاستثمار و التشغيل و الأمن مع عودة عجلة التنمية و النمو الاقتصادي للاشتغال قصد انقاذ االبلاد من الوقوع في الهاوية الاقتصادية .[1]

رابعا : الاقتصاد المغربي

في آخر تقييم سنوي أجراه صندوق النقد الدولي للاقتصاد المغربي وأول مراجعة لأدائه في ظل اتفاق "خط السيولة" الذي عقدته هذه المؤسسة المقرضة مع المغرب في عام 2014 ،قال الصندوق إن الاقتصاد المغربي يحقق أداء جيدا بفضل التقدم الكبير في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ، لكن المغرب ينبغي أن يواصل الجهود للحفاظ على المكاسب المحققة وتسجيل نمو أعلى تصل ثماره إلى كل شرائح السكان.

و في حوار مع نشرة الصندوق الالكترونية قال السيد جان فرانسوا دونوفان رئيس بعثة الصندوق الى المغرب انه قد تم تحقيق تقدم يستحق الثناء لكن الاقتصاد لا زال يواجه مخاطر كبيرة تدعو الى مواصلة تنفيذ الاصلاحات و يدعم الصندوق البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات من خلال خط للوقاية و السيولة النشرة الالكترونية : كيف حال الاقتصاد المغربي بعد تعرض الاقتصاد المغربي لصدمات خارجية كبيرة في 2011-2012 قامت السلطات بتنفيذ مجموعة من سياسات الاصلاح الاقتصادي يدعمها خط للوقاية و السيولة حصلت عليه من صندوق النقد الدولي للمساعدة في علاج مواطن الضعف الاقتصادي و يواصل السيد دونوفان قوله من الضروري إجراءالإصلاحات لدعم تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة تحسين مناخ الأعمال و زيادة فرص الحصول على الائتمان أمام الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة و تحسين الحوكمة و الشفافية و الاستثمار في البنية التحتية و التعليم . وسيكون

[1] فؤاد الصباغ , كتاب دراسة الأوضاع التونسية – الخبير الاقتصادي –تونس - مارس 2017 ص 21

إضفاء مرونة أكبر عللى نظام سعر الصرف عاملا مساعدا للاقتصاد في تحسين امتصاص الصدمات و دعم التنوع في التدفقات الاقتصادية و المالية .[1]

[1] نشرة صندوق القد الدولي ,فحص سلامة الاقتصاد – الاقتصاد المغربي على الطريق الصحيح – نشرة الصندوق الالكترونية 2015 ص 2

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الثاني : القيام بطريقة المقارنة و التعليق على النتائج.

قمنا بالتطرق في هذه المرحلة لكل مؤشر على حدى و **إبراز** ترتيب كل من الدول الأربعة عالميا من بين 190 دولة و محاولة التعليق عليها

تسوية حالات الاعسار - مرتبة	إنفاذ العقود - مرتبة	التجارة عبر الحدود - مرتبة	دفع الضرائب - مرتبة	حماية المستثمرين الأقلية - مرتبة	الحصول على الائتمان - مرتبة	تسجيل الملكية - مرتبة	الحصول على الكهرباء - مرتبة	إستخراج تراخيص البناء - مرتبة	بدء النشاط التجاري - مرتبة	مرتبة سهولة ممارسة انشطة الأعمال	السنة	البلدان
81	113	172	158	179	181	165	102	121	152	157	DB2020	الجزائر
76	112	173	156	168	178	165	106	129	150	157	DB2019	الجزائر
71	103	181	157	170	177	163	120	146	145	166	DB2018	الجزائر
74	102	178	155	173	175	162	118	77	142	156	DB2017	الجزائر
73	176	106	169	174	174	163	130	122	145	163	DB2016	الجزائر
97	120	131	176	132	171	157	147	127	141	154	DB2015	الجزائر
73	60	58	24	37	119	81	34	16	43	53	DB2020	المغرب
71	68	62	25	64	112	68	59	18	34	60	DB2019	المغرب
134	57	65	25	62	105	86	72	17	35	69	DB2018	المغرب
131	57	63	41	87	101	87	57	18	40	68	DB2017	المغرب
130	102	59	62	105	109	76	55	29	43	75	DB2016	المغرب
113	81	31	66	122	104	115	91	54	54	71	DB2015	المغرب
168	51	86	57	3	80	19	18	28	38	62	DB2020	المملكة العربية السعودية
168	59	158	78	7	112	24	64	36	141	92	DB2019	المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية	DB2018	92	135	38	59	24	90	10	76	161	83	168
المملكة العربية السعودية	DB2017	94	147	15	28	32	82	63	69	158	105	169
المملكة العربية السعودية	DB2016	82	130	17	24	31	79	99	3	86	150	189
المملكة العربية السعودية	DB2015	49	109	21	22	20	71	62	3	92	108	163
تونس	DB2020	78	19	32	63	94	104	61	108	90	88	69
تونس	DB2019	80	63	77	51	87	99	83	133	101	80	67
تونس	DB2018	88	100	95	48	93	105	119	140	96	76	63
تونس	DB2017	77	103	59	40	92	101	118	106	92	76	58
تونس	DB2016	74	72	144	27	151	42	36	114	167	114	67
تونس	DB2015	60	100	85	38	71	116	78	82	50	78	54

1-مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

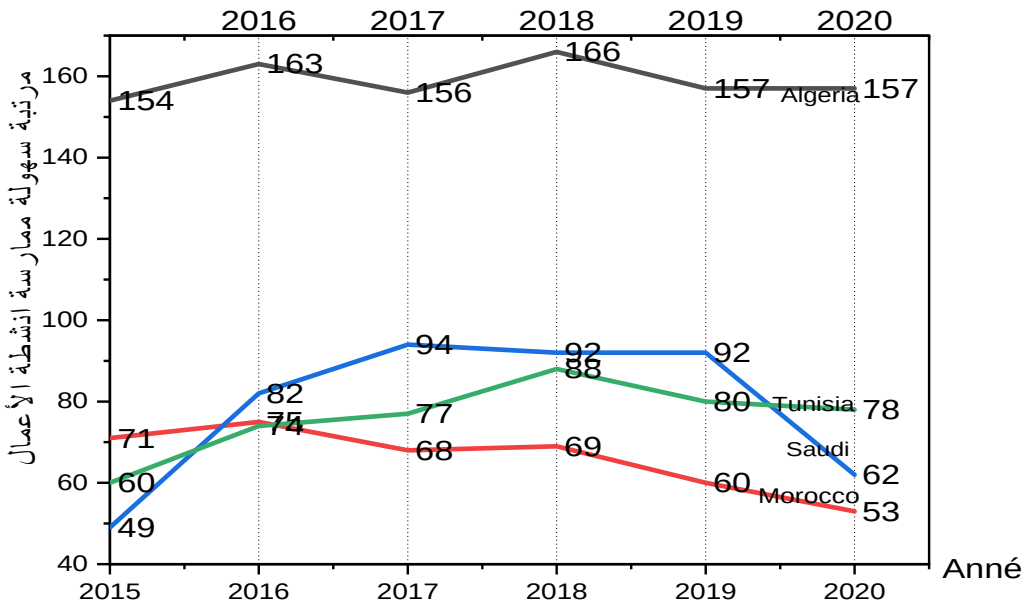

التمثيل البياني يمثل مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لكل من الجزائر و تونس والمغرب والسعودية من خلال التصنيف العالمي الذي يقوم به البنك الدولي على عدد من المؤشرات لاعداد التقارير وترتيب الدول يكون من 1 الى 190 .

وكان اختيار تونس و المغرب نظرا لقربها من الجزائر (دول البحر الأبيض المتوسط) من جهة ومن جهة أخرى نظرا لتشابه بيئة محيط الأعمال.وجاءالأختيار على السعودية نظرا لكونها دولة بترولية تتشابه مع اقتصاد الجزائر .

نلاحظ أن الجزائر في عام 2015 احتلت المرتبة 154 عالميا و تراجعت في العام الموالي الى 163 أي أنها في مستوى متراجع لتحتل سنة 2020 المرتبة 157 عالميا نظرا لنقص الاستثمار و الاعتماد الشبه الكلي على المحروقات و نلاحظ مثلا أن تونس التي تنوع اقتصادها حيث تعتمد على السياحة احتلت المرتبة 60 سنة 2015 و 78 سنة 2020 و دولة المغرب التي ينتعش اقتصادها بالاستثمار قامت بقفزة نوعية حيث احتلت المرتبة 71سنة 2015 و 53سنة 2020 أي أنها في تحسن ملحوظ في حين السعودية احتلت المرتبة 49سنة 2015 و 62سنة 2020 .

2-مؤشر بدء النشاط التجاري

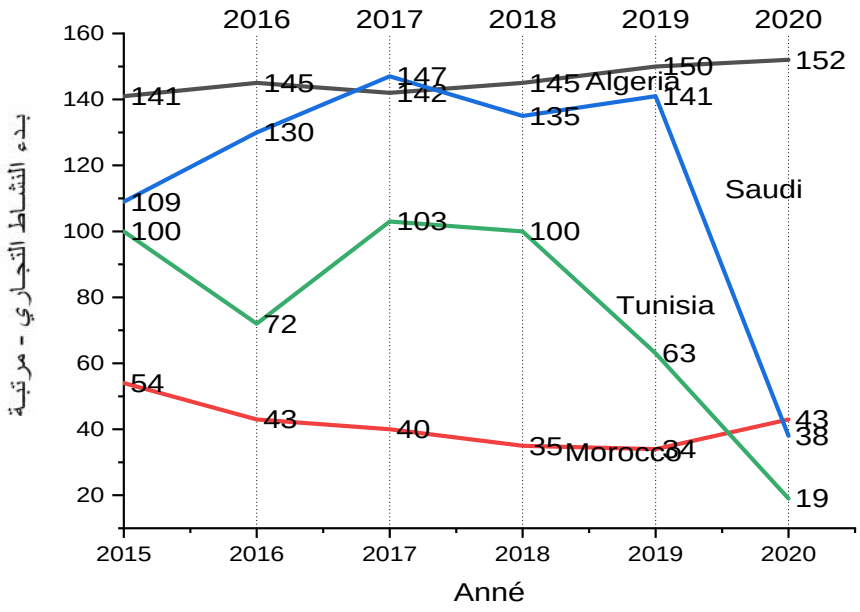

التمثيل البياني التالي يوضح مؤشر بدء النشاط التجاري الذي يعد من بين أهم المؤشرات المعتمدة لاعداد التقارير من خلال النظر في الاجراءات المطلوب استيفاؤها من السلطات المحلية لكل بلد للبدء في نشاط صناعي أو تجاري حيث يتضمن الاجراءات و الوقت و التكلفة و الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.

الترتيب العالمي لدولة الجزائر كان 141سنة 2015 ليتراجع سنة 2020 الى 152 ظرا لعدة أسباب نذكر منها :

- تزايد عدد الاجراءات مما يؤدي لعرقلة النشاط التجاري
- عدم احترام الوقت و اضاعته خلال عملية القيام بالنشاط التجاري
- زيادة التكاليف (الرسوم على الخدمات القانونية أو المهنية) اضافة الى شراء دفتر الشركة و المصادقة عليها .
- التضييق على صاحب المشروع في عملية ايداع الحد الأدنى لرأس المال في البنك

في حين أن دولة السعودية قامت بتسهيل هذه الاجراءات السالفة الذكر لتحقق قفزة نوعية حيث كانت في المرتبة 109سنة 2015 وسنة 2020 حققت المرتبة 38

و أيضا تونس حيث قفزت من المرتبة 100سنة 2015 الى المرتبة 19سنة 2020 نظرا لتشجيعها على الاستثمار و قيامها بالعديد من التسهيلات

3-مؤشر استخراج تراخيص البناء

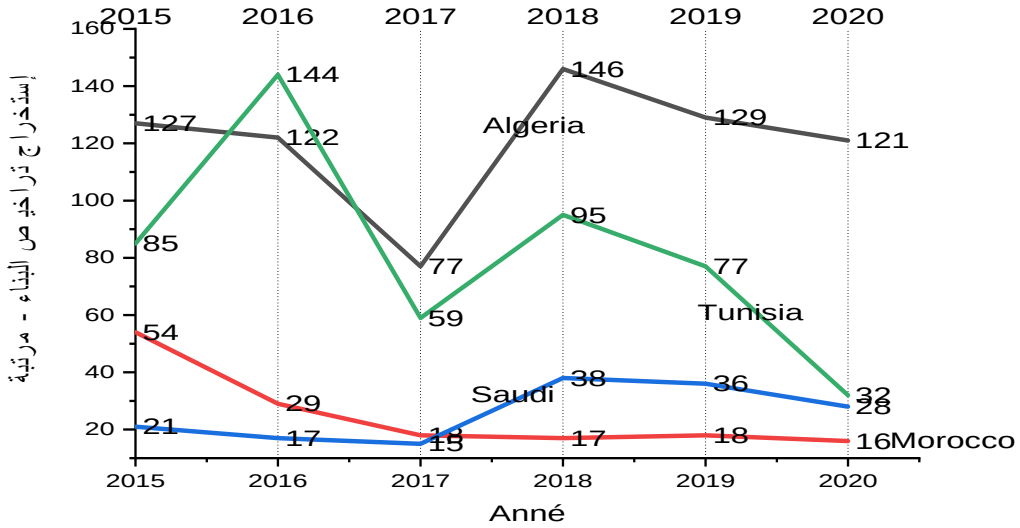

التمثيل البياني التالي يوضح مؤشر استخراج تراخيص البناء الذي يمثل جميع الاجراءات المطلوبة لبناء مقر المؤسسة مع حساب الوقت و التكلفة اللازمين لذلك من الأخذ بعين الاعتبار **كل من جودة البناء و** جودة و أليات السلامة .

الجزائر احتلت سنة 2015 **المرتبة** 127 **لتحقق** سنة 2017 مرتبة محترمة وهي 2017 **ظرا لتحسن** الوقت و التكلفة خلال عملية البناء من جهة و من جهة أخرى تحسن جودة البناء و أليات السلامة لتحقق **المرتبة** 146 سنة 2018 نظرا لغياب الشروط السالفة الذكر و تبقى في المراتب الدنيا لتحقق المرتبة 121 سنة 2020 .

تونس و ظرا لاعتزائها بالشروط المطلوبة في هذا المعيار حققت المرتبة 85 سنة 2015 **و تتحسن للمرتبة** 32 سنة 2020

المغرب هي الأخرى تحتل مراتب متقدمة فيما يخص هذا المعيار حيث احتلت المرتبة 54 سنة 2015 **لتتحسن للمرتبة** 16 سنة 2020 أي أنها تملي أهمية قصوى لهذا المعيار .

السعودية احتلت هي الأخرى مراتب مشرفة حيث احتلت سنة 2015 **المرتبة** 21 **وسنة** 2020 **المرتبة** 28 .

4-مؤشر الحصول على الكهرباء

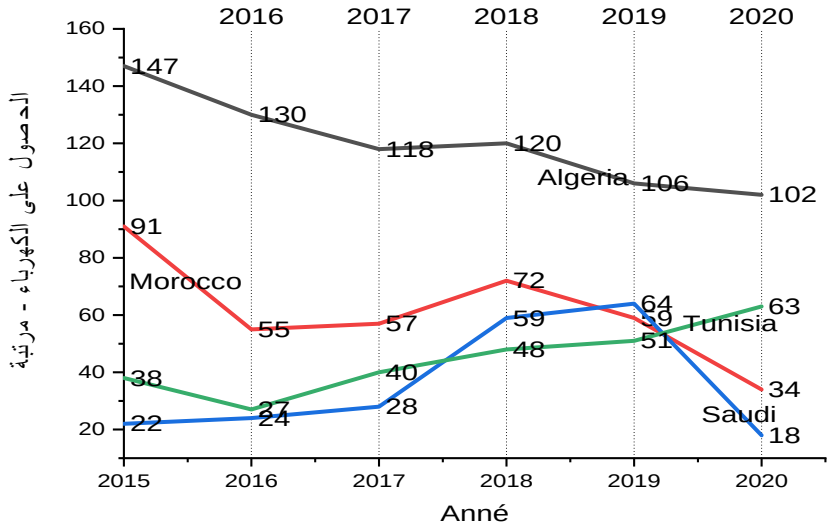

التمثيل البياني يمثل مؤشر الحصول على الكهرباء و الذي يعتبر مهم جدا حيث لا نستطيع الاستغناء عنه خاصة في وقتنا الحالي

حيث يتم رصد البيانات المتعلقة باجراءات التوصيل بصورة دائمة الى مقر أو مستودع المؤسسة و الذي بدوره يتضمن مؤشرات فرعية كمؤشر موثوقية التغذية التي تتضمن بذاتها تردد الانقطاعات الكهربائية و كذا التعويض عن الانقطاعات .

الجزائر قامت باصلاحات في ما يخص هذا المجال و لكن ليست تلك الاصلاحات المرجوة لكي تصبح ضمن مصاف الدول المتقدمة عكس دولة المغرب التي كانت تحتل المرتبة 91سنة 2015 لتصبح في المرتبة 34 سنة 2020 في حين الجزائر كانت سنة 2015 في المرتبة 147 سنة 2015 لتتقدم للمرتبة 102سنة 2020

من بين الأسباب التي لا زالت بسببها الجزائر في المراتب الدنيا كثرة الانقطاعات الكهربائية رغم تمتع الجزائر بثروات نفطية كبيرة و طاقة شمسية هائلة تكفيها لتجنب هذه المشاكل و يلزم القيام باستثمارات جديدة لحل هذه المشكلة . بالاضافة لغياب عامل الصيانة الدورية داخل المؤسسات و غيابها يؤدي لتدني جودة الخدمة.

في حين أن دولة السعودية مثلا تتمركز ضمن طليعة الدول حيث منذ سنة 2015 الى غاية 2020 تراوح ترتيبها من المرتبة 22 الى المرتبة 18 .

5-مؤشر تسجيل الملكية

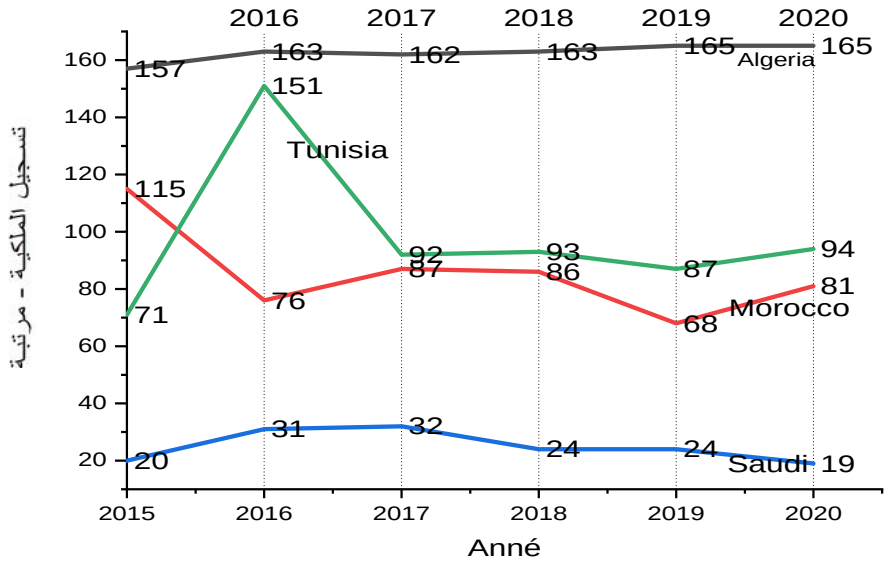

التمثيل البياني يمثل مؤشر تسجيل الملكية الوقت و التكلفة اللازمة عند قيام منشأة ببيع عقار أو شراءه بالاضافة لذلك يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مقياس نوعية نظام الأراضي في كل اقتصاد بحيث يشمل :

- موثوقية البنية التحتية
- شفافية المعلومات
- التغطية الجغرافية
- تسوية النزاعات على الأراضي
- المساواة في حقوق الملكية

الجزائر احتلت المرتبة 157سنة 2015 لتواصل التراجع للمرتبة 165سنة 2020 نظرا للعديد من المشاكل المتعلقة باستيفاء الشروط السالفة الذكر عكس دولة المغرب التي أولت الاهتمام بهذا المؤشر حيث من المرتبة 115 سنة 2015 الى المرتبة 81 سنة 2020 . تونس هي الأخرى احتلت سنة المرتبة 71سنة 2015 لتحقق سقوط حر سنة 2016 للمرتبة 154 نظرا للأزمة السياسية التي كانت تمر بها لتعاود التعافي في السنوات المقبلة لتحقق المرتبة 94سنة 2020 .

السعودية ضمن نادي العشرين الأوائل منذ سنة 2015 الى غاية 2020 حيث احتلت المرتبة 20 و 19 على التوالي .

6-مؤشر الحصول على الإئتمان

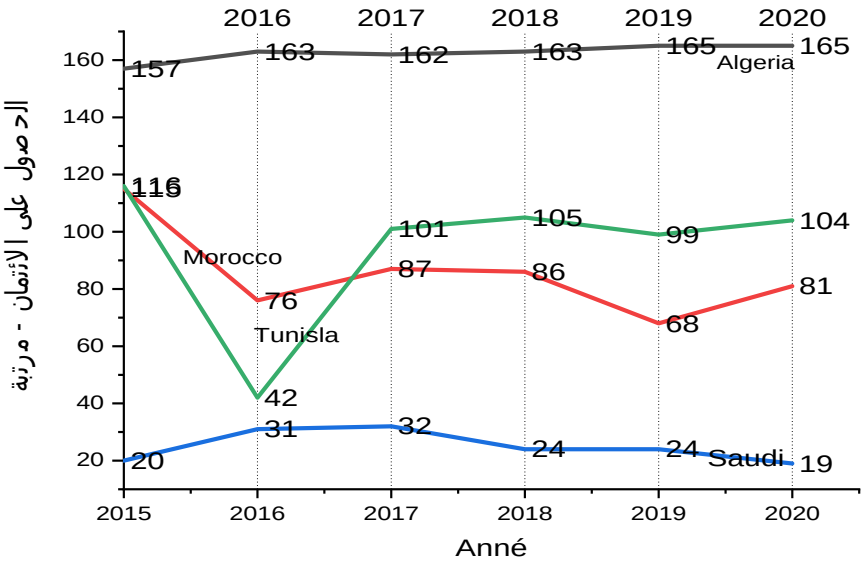

يقيس مؤشر الحصول على الائتمان الحقوق القانونية للمقرضين و المقترضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات و تقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى.

الجزائر احتلت سنة 2015 المرتبة 157 وسنة 2020 المرتبة 165 نظرا لعدة عوامل نذكر منها :

- عدم وجود بعض التدابير التي تسهل عملية الاقراض في قوانين الضمانات الرهنية و الافلاس
- صعوبة الحصول على المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مقدمي خدمة التقارير الائتمانية مثل مكاتب الائتمان أوسجلات الائتمان

دولة تونس أيضا في مستوى متذبذب حيث المرتبة 42سنة 2016 وسقطت سقوطا حراسنة 2020 لتحتل المرتبة 104

دولة المغرب في الطريق الصحيح حيث نلاحظ أنها احتلت سنة 2015 المرتبة 116 لتحتل سنة 2020 المرتبة 81 ليست تلك الاستفاقة الملحوظة و لكنها في تقدم مستمر عكس الجزائر .

السعودية في المرتبة 20 نسبيا من سنة 2015 الى سنة 2020 يعني ضمن طليعة الدول فيما يخص هذا المؤشر الفعال في محيط الأعمال .

7-مؤشر حماية المستثمرين الأقلية

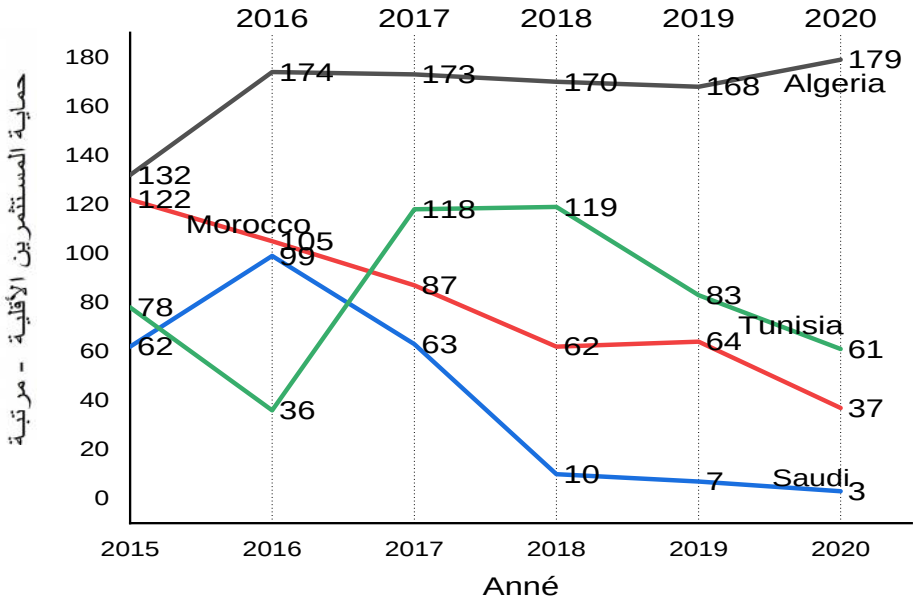

يقيس مؤشر حماية المستثمرين الأقلية قدرة العدالة على حماية المساهمين الأقلية في حالة تضارب المصالح من خلال شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وإمكانية المساهمين على مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة وتحميلهم مسؤولية التعامل الذاتي (مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة) .

الجزائر في هبوط مستمر حيث احتلت المرتبة 132 في 2015 و في 2020 المرتبة 179 أي ضمن المراتب الدنيا لعدة عوامل نذكر منها :

- عدم وجود حماية قانونية قوية للمستثمرين
- عدم وجود نظام فعال لحوكمة الشركات
- لا يوجد هنالك افصاح دقيق و شامل في أغلب الأحيان لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة و عملها لاسيما الوضعية المالية من خلال السماح بالحصول على القوائم المالية .
- عدم وجود المتابعة الفعالة للادارة التنفيذية الممثلة للأعمال المنجزة

في حين أن دولة السعودية حققت المبتغى حيث احتلت سنة 2020 المرتبة 3 عالميا في حين أنها كانت في المرتبة 62سنة 2015 و جاء هذا الانجاز من خلال استيفاء العوامل السالفة الذكر

دولة المغرب هي الأخرى احتلت المرتبة 37 سنة 2020 في حين أنها كانت في المرتبة 132 سنة 2015 أي الطريق الصحيح في حين دولة تونس في مستوى متذبذب حيث تواصل الصعود و الهبوط و هذا ما نلاحظه من خلال التمثيل البياني .

8-مؤشر دفع الضرائب

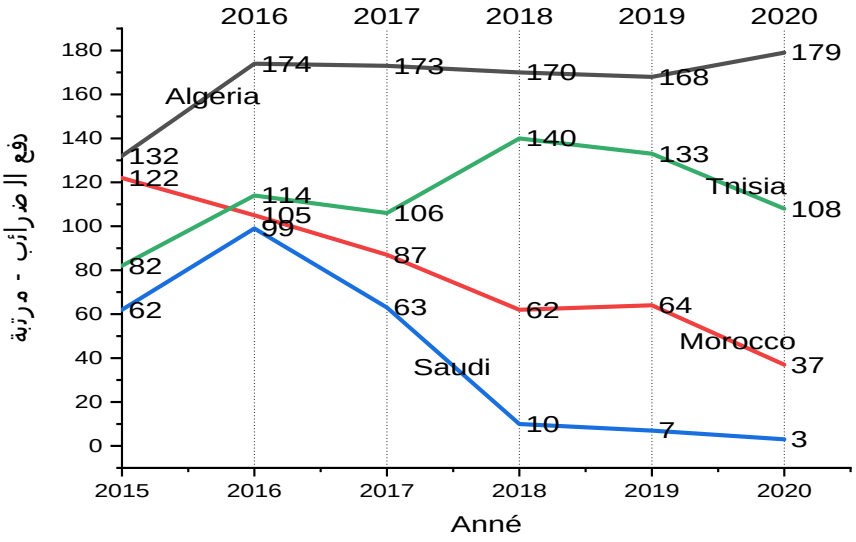

يقيس مؤشردفع الضرائب كل الضرائب و الاشتراكات التي تخضع لها الشركات , **اضافة الى مدى تعقد** نظام الامتثال الضريبي في دولة من الدول المعنية .

الجزائر في هبوط مستمر كما يبين التمثيل البياني حيث سنة 2015 **احتلت المرتبة** 132 **وسنة** 2020 **المرتبة** 179 و هذا راجع الى :

- ارتفاع معدل الضريبة المفروض على الشركة حيث تقييم البنك الدولي تكون النقطة أعلى كلما كان معدل الضريبة ضعيفا
- **ارتفاع الرسوم على رقم الأعمال** و حقوق الطابع و التسجيل
- السعودية و المغرب اهتمتا بهذا المؤشر من خلال احتلالهما المرتبة 3 **و** 37 **على التوالي سنة** 2020 في حين أنهما كانتا في المرتبة 62 **و** 82 **على التوالي سنة** 2015 و هذا راجع لسبب جوهري و هو :

✓ **كلما تجلى الدولة الشركة تدفع ضرائب أقل تتحصل على ترتيب جيد لهذا المؤشر**

في حين أن تونس في مستوى متوسط حيث تراوح ترتيبها من 82**سنة** 2015 **الى** 108**سنة** 2020 أي في هبوط مستمر .

9-مؤشر التجارة عبر الحدود

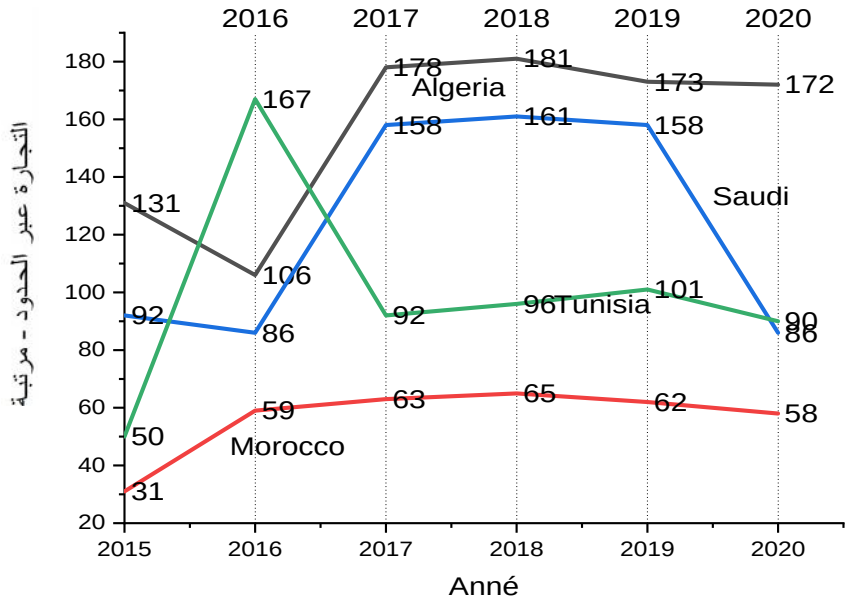

يقيس مؤشر التجارة عبر الحدود الوقت و الكلفة اللازمتين للقيام بعمليات الاستيراد و التصدير و بالتالي سهولة القيام بالتجارة الدولية , و يستثني من الكلفة التعريفات الجمركية

الجزائر سنة 2015 **احتلت المرتبة** 131 و واصلت الهبوط لتحقق المرتبة 172 **سنة** 2020 و هذا راجع الى :

- طول المدة الزمنية المستغرقة في عملية التصدير و الاستيراد
- ارتفاع كلفة التصدير و الاستيراد

المغرب حققت سنة 2015 **المرتبة** 31 و هي أحسن مرتبة لها مقارنة بالسنوات الموالية الى غاية 2020 حيث حققت المرتبة 58

السعودية سنة 2015 **احتلت المرتبة** 92 **لتتحسن في العام الموالي للمرتبة** 86 لتحقق بعدها هبوط حر **للمرتبة** 158 **ثم** 161 الى غاية 2020 حيث تعافت لتحقق المرتبة 86

تونس هي الأخرى حققت أحسن ترتيب لها في 2015 حيث احتلت المرتبة 50 لتهبط في العام الموالي هبوطا حرا للمرتبة 167 و هذا راجع للأزمة السياسية التي مرت بها الدولة لتحقق سنة 2020 **المرتبة** 90 .

10-مؤشر إنفاذ العقود

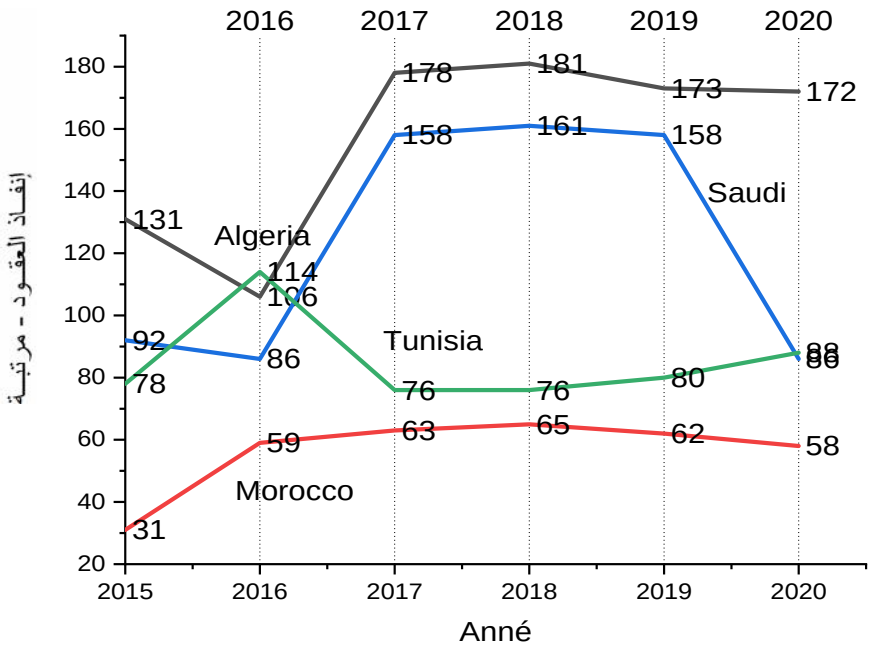

هذا المؤشر يهتم بقياس فعالية النظام القانوني في تنفيذ العقود و احترام نصوصها.

الجزائر احتلت المرتبة 106**سنة** 2016 و هي أحسن مرتبة لها خلال هذه الست سنوات حيث منذ سنة 2017 **احتلت المرتبة** 178 واصلت البقاء في المراتب الدنيا الى غاية 2020 حيث احتلت 172 **و ذلك راجع الى** :

- طول المدة الزمنية المستغرقة في حل النزاعات نقصد هنا المحاكم التجارية
- كثرة الاجراءات المنصوص عليها قانونيا ..**الخ**

فكلما كان للشركة حظوظ في الحصول على تنفيذ العقود كلما شجعها ذلك على تطوير العلاقات مع الموردين و العملاء.

المغرب حققت أحسن مرتبة لها سنة 2015 حيث احتلت المرتبة 31 لتتراجع تراجعا طفيفا في السنوات الموالية لتحتل **سنة** 2020 **المرتبة** 58

تونس في نسق شبه مستمر حيث نسبيا تحتل المراتب من 78 **الى** 88 **من السنوات** 2015 الى غاية 2020

السعودية سنة 2015 **و** 2016 **احتلت المراتب** 92 **و** 86 على التوالي لتهبط للمركز 158 **سنة** 2017 و تواصل على هذا النسق الى غاية سنة 2020 لتنتعش باحتلالها المركز 88 .

11-مؤشر تسوية حالات الإعسار

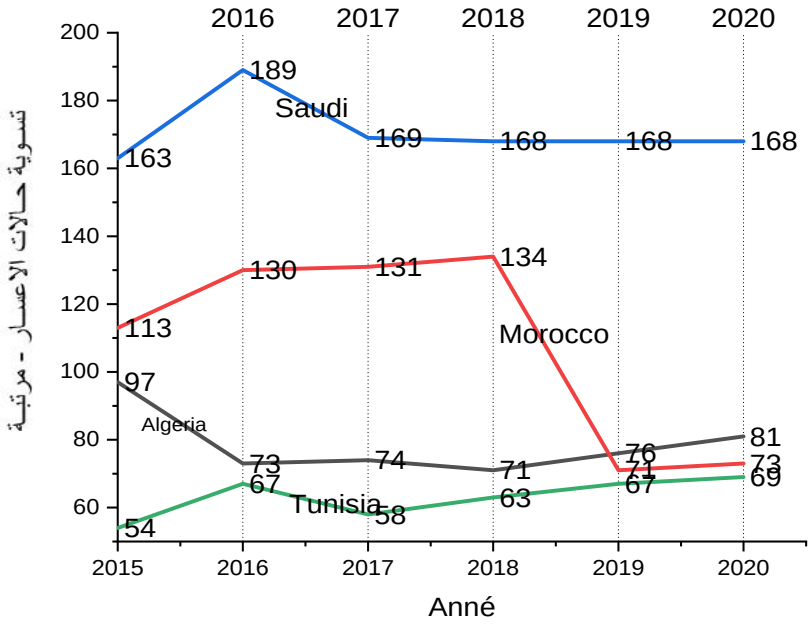

يقاس من خلال مؤشر تسوية حالات الاعسار تقرير ممارسة الاعمال بدراسة الوقت و التكلفة و النتائج المتعلقة باجراءات دعاوي اشهار الافلاس .

الجزائر حققت المرتبة 97**سنة** 2015 **و واصلت التحسن سنة** 2017 بحيث احتلت المرتبة 73**سنة** 2016 لتواصل في هذا النسق لغاية 2020 حيث احتلت المرتبة 81 و هذا راجع الى :

- صلابة الاطار القانوني الساري على اجراءات التصفية و اعادة التنظيم
- حساب معدل استرداد الدين بناءا على الوقت و التكلفة و نتائج اجراءات الاعسار في الاقبتصاد .

السعودية احتلت المرتبة 163**سنة** 2015 و هبطت للمركز 189**سنة** 2016 لتواصل على هذا النسق الى غاية 2020 **لاحتلال المركز** 168 أي أن المعايير المطبقة في الدولة منافية للمعايير الموصى عليها في هذا المؤشر من طرف البنك الدولي

المغرب من سنة 2015 الى غاية سنة 2018 **احتلت المراكز من** 113 **الى** 134 لتستفيق سنة 2019 **و تحقق المرتبة** 76 و هذا راجع لاهتمامها بهذا المؤشر

تونس سنة 2015 حققت أحسن ترتيب لها حيث احتلت المركز 54 لتهبط هبوطا طفيفيا في الاعوام الموالية لتحقق سنة 2020 **المرتبة** 69 أي نسق شبه مستمر .

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل **إسقاط الجانب النظري عندما تحدثنا عن المؤشرات المعتمدة في** انجاز التقرير على أرض الواقع من خلال الاتيان بنتائج البنك الدولي لكل مؤشر و ابراز مراتب كل من **الجزائر** , السعودية , تونس و المغرب و تقديم لمحة عن اقتصاد كل من هذه الدول .

خاتمــة

خاتمة عامة :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة الحجر الأساس لتطور اقتصاديات الدول المتطورة و حتي الناشئة منها , لما لها من انعكاس ايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث تساهم في خلق القيمة المضافة من خلال توفير فرص العمل و التقليل من حدة ظاهرة البطالة و العمل على جذب الاستثمارات .

فمن خلال ما تطرقنا إليه في موضوع دراستنا حول واقع محيط الأعمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كان ذلك باستخدام طريقة المقارنة رأينا العديد من النقاط السلبية في بلدنا التي أدت الى عدم الوصول للنتائج المرجوة , حيث نجد أن نسبتها من الناتج الداخلي الخام ضعيفة و قلة عدد مناصب العمل التي توفرها مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في التراب الوطني اضافة الى ضئالة مساهمة هذا القطاع في الصادرات الجزائرية التي تعتمد شبه كليا على المحروقات بل و نجدها تساهم في الواردات من خلال استيراد العتاد و المواد الأولية التي تحتاجها. و من بين هذه العراقيل نجد أيضا صعوبة التمويل و الأئتمان من حيث شروط الاقتراض الصعبة و عدم القدرة على التسديد و طلب البنوك ضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات , و قد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80 من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تم انشاؤها بأموال خاصة 100 وهو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي و المالي بسبب شروط الاقتراض الصعبة و مستوى الضمانات المطلوبة . بالاضافة للعديد من المعوقات سواءا في البيئة الخارجية أو الداخلية للموؤسسة .

و لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , يتطلب ترقية الذهنيات و الممارسات السائدة الى المستوى الذي يخدم مصلحة المجتمع , و تحديث أساليب ادارتها و النهوض بها الى السوق العالمية وتوفير مستلزمات و تطوير مناخها , ووضع خطط لتكوين و تسيير الموارد البشرية بالاضافة الى تقديم التسهيلات و المساعدات و التشجيعات للمستثمرين في هذا المجال , و حتى يكلل مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنجاح يجب وضع خطة تنموية في اطار محكم و جيد يضمن جملة من المقومات التنافسية العالمية و المتمثلة في الادارة و التكنولوجيا و جودة المنتجات كما يجب توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي و هياكل التعليم العالي و مراكز البحث التطبيقي , باعتبار هذه الأخيرة مصدر هام لاستقطاب الأفكار و الابداعات التكنولوجية .

الاقتراحات و التوصيات :

في ظل و جود العديد من العراقيل تكبح عجلة تطور مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ارتأينا تقديم جملة من التوصيات و التي هي كالتالي :

- ✓ العمل على تسهيل و تحسين المناخ المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ القضاء على ظاهرة البيروقراطية داخل البنوك العمومية
- ✓ انشاء البورصات مثلا التي تعد أحد الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ العمل على تحديد اطار قانوني تنظيمي واضح يحدد كيفية الحصول على العقار و الأجال و الشروط الادارية للحصول عليه في أقرب الأجال و محاربة الفساد الاداري و البيروقراطية التي كانت سبب في عدم انطلاق مشاريع مربحة .
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الاعلام و الاتصال في عملياتهم التجارية و التسويقية لتعزيز فرص التعريف بمنتجاتها .
- ✓ محاولة اعادة النظر في في نسب الاقتطاع الضريبي التي تشكل عائقا كبيرا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ ضرورة بعث دورات تكوينية لتمكين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاستفادة من التقنيات الحديثة للتسيير و العمل أيضا على تحسين مستوى اليد العاملة التي تعتبر المحرك الرئيسي لنجاح هذا النوع من المؤسسات
- ✓ انشاء مراكز متخصصة من أجل مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديثة النشأة و تقديم النصح و الارشاد للوصول للنتائج المرجوة .

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا : باللغة العربية

1- لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها:دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،4.ص،2004 .

2- جبار محفوظ: المؤسسات المصغرة،الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05 ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر،2003 ص215.

3- عثمان لخلف دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية 94-95 رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية ص 36

4- انورطلبة- العقود الصغيرة . الشركة و المقاولة و التزام المرافق العامة المكتب الجامعي الحديث - 2004 ص 294.

13- عبد السلام أبو قحف , اسماعيل السيد ,توفيق ماضي , رسمية زكي , حاضنات الاعمال (فرصة جديدة للاستثمار , و أليات لدعم منشأت الاعمال الصغيرة) الدار الجامعية , الاسكندرية ,2001 , صفحة 10 .

5- لطرش الطاهر , المؤسسات المتوسطة و الصغيرة تحليل بعض عوامل النجاح , الايام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية اليات دعم و مساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر : الفرص و العوائق جامعة محمد خيضر بسكرة , ماي 2011 .

6- كمال عليوشقربوع ,قانون الاستثمار في الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1999 , ص 43

7- ناجي بن حسين , تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر , مجلة العلوم الانسانية , جامعة منتوري قسنطينة , العدد 31 , المجلد ب ,2009 ص 55 .

8- عبد الكريم اللطيف: واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: دالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ،ص4.

9- كمال عايشي: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطةودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس-سطيف- **والبنك** الإسلامي للتنمية أيام 24-27 ربيع الأول1424هـ الموافق لـ25-28 **ماي** 2003 ،ص2.

10- **سعد عبد الرسول محمد**: الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية اÐتمع المحلي، **المكتب العلمي للنشر** والتوزيع القاهرة، 1998 ،ص15.

11- هالة محمد لبيب عنبة: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط171.ص، 2002 .

12- أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ،ص: 23

13- مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، **مكتبة ا**Ðتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014 ،ص: 29 .

14- غالم عبد الله وسبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد **الوطني، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 **ماي** 2013 ،**جامعة الوادي، الجزائر**، ص: 11.

15- زين العابدين أسامة:منشأة الأعمال هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا لمزيد من **المعلومات أنظر الموقع**: m.alwatan.www

ثانيا : باللغة الأجنبية

- Dominique SIEGEL ; Quelle stratégies pour améliorer l'accompagenementdu créature d'entreprise ? Réflixions sur une paradox et proposition . La Revenu des Science de gestion . Direction et Gestion n°219 . mai – juin 2006 .

- DUVERT Régis , HEKIMIAN Nobert ,VALLAT David , L'appui a la création d'entreprise ou d'activité , étude pour la derection Régional du travaille de l'emploi et la formation professionnelle Rhone Alpes (DRTEFP) Ministre des affaires Socieles , DU travaille et de la Solidarité , France ,mai ,2002,PAGE 48.

- Catherine leger –janiou , Quel accpmpagnemenent pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire se aider ? Réflixions sur une paradox et proposition communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat paris , 24-25 Novembre.
- Olivier CULLIER, determinantInsttutionnels de L'Intensite D'Accompagnement A La creationD'entreprise ,colloque « Accompagenement des jeunes entreprise entre darwinisme et assistanat » centre d'etude et de recherche sur les organisation et le management (CEROM) Montpellier -26 mai 2005 –P2
- PhillipeAlbert ,michel BERNASCONI ,Lynda GAYNOR , LES INCUBATEURS emergence d'une nouvelle industrie compariaison des acteurs et de leurs strategies France –Allemagne-Royaume-Uni-etas unis ,etude présent au (ministére de L'economie des finanses et de L'Industrie) , frence , Avril 2002 ,p8-9.
- Robert et Paturel et raef ,Les structure d'appui a la création d'entreprise contribution en vue de l'evaluation de leur performance , 4eme conger de l'académie de l'entrepreneuriat ,Paris,2006.
- Chatillon Stéphane , Droit des affaires international, édition vuibret , paris 1999 , p 06.
- World bank ," Doing Business 2015 : Going Beyond Efficiency ," World Bank group ,12th Edition , Washington , 2015 , P 05.
- .djankov , " The regulqtion entry " .The quarterly journal of economics , Volume 117,N°1, 2002,pp 01-37.
- C.Geginat , " Electricity Connection and Firm Performance in 183 Countries. " Policy Research Working Paper , WPS 7460, World Bank Group, Washington, 2015 , pp 01-56.

- Simon .D ," Private Credit in 129 countries ," Journal Of financial economics , Volume 84 , 2006 , pp. 299-329.
- Djankov .S," The law and economics of self –dealing ". Journal of Financial Economics Volume 88, N°03 , 2008 , pp 430-465 .
- T.Ganser ," The Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship ", American Economics Journal : Macroeconomics 2 (3) , pp 31-64 .
- Djankov ," Courts ". Quarterly Journal of Economics , Volume 2, 2003 , pp. 453-517
- Hart. O" Debt Enforcement around the World " Journal of political economy , Volume 116 , N°6 ,2008 , pp 1005-1149 .